وزارة التعليـم العـالي والبحـث العــلمي

جامعة الدكتور. مولاي الطاهر سعيــدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

بعنوان:

الممارسات المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق-

إعداد الطالب:

*** كبير اسماعيل**

تحت إشراف الأستاذ:

***الدكتور: بن عزة محمد امين**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

-الدكتورة/	**طيبي نادية**	**/ الدرجة العلمية/رئيسة**
-الدكتور/	**بن عزة محمد أمين**	**/الدرجة العلمية/مشرفا**
-الدكتور/	**بدري عبد المجيد**	**/الدرجة العلمية/مناقشا**

السنة الجامعية: 2019/2018

إهـــداء

"قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ"

فالشكر والحمد لله كثيرا إلى يوم الدين على عونه لي في إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الرب الخلق "وبالوالدين إحسانا"

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من تشقى لترى سعادتي وتتعب لتنعم براحتي إلى منبع الحنان وأغلى إلى أمي الحنون أطال الله في عمرها.

إلى من رعى كياني وسهر حتى رباني ووفر لي كل ما أحتاجه في حياتي أبي الغالي.

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي.

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ... ومن أحببتهم بالله طلاب قسم علوم اقتصادية.

إلى روح صديقي رحمه الله محيوت مصطفى.

إلى كل دفعة تخرج اقتصاد وتسيير مؤسسة

كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذألك جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير للدكتور بن عزة محمد الأمين الذي مد لي بيد العون والتوجيه لإتمام هذا المذكرة.

كما أننا نتقدم بالشكر الكبير للأساتذة المناقشين الذين سيتحملون عبأ مناقشة هذا البحث وإلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية بجامعة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة.

الطالب: كبير إسماعيل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الممارسات المقاولاتية في الجزائر على المجتمع لإنشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

خلال هذه الدراسة تطرقت إلى جزء نظري عرض فيه مفهوم المقاولة والمقاول والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجزء تطبيقي قمت به من خلال دراسة مدى مساهمة المقاولاتية في إنشاء مؤسسات مصغرة، وبعد استخدام لمجموعة من أدوات البحث العلمي وبرنامج التحليل الاحصائي بينت النتائج أنه توجد علاقة موجبة للمحيط العائلي والكفاءة الذاتية وإنشاء مؤسسات مصغرة، وعلاقة سلبية وضعيفة لتأثير برامج تسييريه وتخطيطية على الشباب في المجتمع لإنشاء مؤسسات المصغرة.

Abstract

The objective of this study is to examine the impact of the entrepreneurial practices in Algeria on the society to establish micro-enterprises through the National Agency for Youth Support and Employment.

In this study, à theoretical par was presented in which the concept of entrepreneurship, the contractor and small and medium enterprises was presented, and an applied part was done by studying the contribution of the establishment of small enterprises. After using a set of research tools and the statistical analysis program, the results showed that there is a positive relation to the family environment and efficiency And the negative and negative relationship of the influence of programs of planning and determination on the young people in the community to create mini-institutions.

فهرس المحتويات

إهـــداء ..... **I**

ملخص: ..... **III**

قائمة الجداول ..... **VIII**

قائمة الأشكال ..... **VIII**

مقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية **1**

المبحث الأول: تقديم عام حول المقاولاتية **1**

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية 1

المطلب الثاني: تعريف المقاولاتية 2

المطلب الثالث: مصطلحات المرتبطة بالمقاولاتية 3

***المبحث الثاني: ماهية المقاولة** **6**

المطلب الأول: مفهوم المقاولة والمقاول 6

المطلب الثاني: سمات المقاول وتحديد دوافعه وانماطه 8

المطلب الثالث: علاقة المقاولاتية بالمقاول 11

***المبحث الثالث: أبعاد المقاولاتية.** **11**

المطلب الأول: مجالات المقاولاتية 11

المطلب الثاني: استراتيجية المقاولاتية ومعوقاتها 13

المطلب الثالث: أهمية ودور المقاولاتية 17

خلاصة الفصل: **19**

الفصل الثاني: الممارسات المقاولاتية في الجزائر **1**

تمهيد: 21

المبحث الأول: المقاولاتية في الجزائر **21**

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية في الجزائر: 21
المطلب الثاني: مراحل المقاولاتية في الجزائر 22
المطلب الثالث: محددات ممارسة المقاولاتية في الجزائر 27
المبحث الثاني: المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر **31**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغير والمتوسطة 32
المطلب الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 34
المطلب الثالث: دور الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 39
المبحث الثالث: مكانة المقاولاتية في نشاط الاقتصادي في الجزائر **46**
المطلب الأول: الظروف المؤثرة على المقاولاتية 46
المطلب الثاني: أهمية المقاولاتية في تنمية النشاط الاقتصادي 48
خلاصة الفصل: **50**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للممارسات المقاولاتية في بنك الفلاحة وتنمية الريفية بالمشرية ولاية النعامة **52**
تمهيد: 52
المبحث الأول: مفهوم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية **52**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 52
المطلب الثاني: أهداف ومهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 53
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك BADRE 55
المبحث الثاني: دراسة التحليلية للممارسات المقاولاتية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **57**
المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة البحث 57
المطلب الثاني: منهجية الدراسة المبدئية (تقديم الاستبانة) 58
المطلب الثالث: جمع البيانات وتحليلها برنامج SPSS18 66
خلاصة حول الدراسة الميدانية: **79**
الخاتمة العامة **82**

قائمة المصادر والمراجع: 86

الملاحق: 90

ملاحق استبانة2 لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 93

قائمة الجداول

جدول1 مدى ثبات مصداقية المحاور.....66
جدول2 التحليل الوصفي لمتغير الجنس 67
جدول3 التحليل الوصفي للعمر 68
جدول4 تحليل لمتغير المستوى التعليمي 69
جدول5 تحليل لمتغير المهنة.....70
جدول6 تحليل متغير أقدمية العمال 71
جدول7 تحليل محور المقاولاتية 74
جدول8 تحليل لمحور المقاول.....75
جدول9 تحليل محور الموسسات الصغيرة والمتوسطة 76
جدول10 تحليل التباين الأحادي anova.....78
جدول11 تحليل anova 78

قائمة الأشكال

رسم توضيحي1 هيكل تنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....55
رسم توضيحي 2لمتغير الجنس 67
رسم توضيحي 3لمتغير العمر 68
رسم توضيحي 4 لمتغير مستوى التعليم.....69
رسم توضيحي5 لمتغير المهنة 71
رسم توضيحي 6 تحليل متغير الأقدمية للعمال.....72

المقدمة العامة

المقدمة العامة

مقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر الازمات والأوضاع الاقتصادية التي وقعت في فترات متعددة بحدوث تغيرات وتطورات في مجال الاقتصادي وعلى أوضاع السياسية والاجتماعية في العالم ،حيث أصبحت وجهة نظر الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في نشر وتطوير مفهوم المقاولاتية ،حيث أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتيجية.

فان الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاوليه إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى ان نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المؤسسات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي أنتهى الامر الى إقامة العديد من الشبكات الدعم والمرافقة تهدف كلها الى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على ارض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارات فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة، وأيضا تفادي كل الاخطار التي تواجه المؤسسات التي هي في مراحلها الأولى ومن ثمة ينبغي على المقاول الالمام بخصائص كل نمط من أنماط المرافقة واثار الناتج عنها.

فلابد أن نقول ان المقاولاتية في الجزائر ظهرت نتيجة إصلاحات التي اتخذت من قبل السلطات العمومية بعد تغيرات ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جراء فتراتها بعد الاستقلال والأزمات بدءا من أزمة الديون التي تعرض لها سنة 1982 وأزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، التي دفعت الجزائر الى التوجه الى عمل على استراتيجيات جديدة هدفها التنمية وإعادة الهيكلة في مجالات منها عمل المقاولاتي،وتحرير النشاط الاقتصادي ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال دعمها وتطوير اهتمام في إعادة البنية الأساسية واستثمار مواردها البشرية بالاعتماد برامج تكوينه لتزويد أصحاب المشاريع المقاولاتية بالمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز دور المقاولاتية وعمل بها.

فان نجاح أي نظام وطني للمقاولاتية ينبع من توفر شروط متعددة قد يكون بعضها متماثل نوعا ما هنا وهناك، ولكن الأغلبية هذه الشروط ذات طبيعة خاصة ترتبط بمحيطها المكاني وبعدها الزمني.

إن الدارس لموضوع المقاولاتية سوف نواجه في دراستنا عقبة كبيرة وهي تعريف كل من المقاولة والمقاول وسياساتها ومنهج دعمها في الجزائر، حيث ولحد الآن ليس هناك إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في هذا المجال، هذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبيرين في التعاريف، ويرجع السبب في ذلك انه

المقدمة العامة

كثيرا ما ارتبطت تعاريفهما بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية.

الإشكالية الدراسية:

جاء محتوى دراستي لتسليط الضوء على الممارسات المقاولاتية في الجزائر، من خلال ابراز مختلف الإنجازات وآفاق المستقبلية، ومنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

*ما هو واقع وآفاق الممارسات المقاولاتية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية طرحنا بعض الإشكاليات المتعلقة بها كآتي:

*لماذا الاهتمام بالمقاولاتية وعمل بها؟

*ما هو هدف المقاول؟

*ماهية مختلف الإجراءات والإصلاحات التي عملة بها الجزائر للقيام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

ان الفرضيات تبقى دائما بمثابة الإجابة المؤقتة عن التساؤلات المطروحة ولا تتحقق صحتها أو خطؤها إلا بعد تحليل، التجريب، وللإجابة على التساؤلات يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

-تتمحور علاقة المقاولاتية بممارساتها في تطوير وتنمية في الجزائر

-تمتع المقاول بميزات وخصائص قد تجعل من المشروع أكثر ناجحية

-دعم الجزائر لإعادة الهيكلة قد يساعده في هيكلة التنمية المستدامة في مشاريعها.

أهداف الدراسة:

-نحاول من وراء هذا البحث الوصول الى هدف دراسة موضوعنا وتوصل الي غايته الأساسية بحيث نجد منها:

*محاولة إعطاء مختلف تعاريف للمقاولاتية وإطار النظري لها.

*محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن الممارسات المقاولاتية في التنمية الشاملة، وتحديد مختلف المشكلات التي تعاني منها.

*عرض مفاهيم وخصائص ومميزات المقاول وأهمية دوره في ادارة المشاريع والاستفادة منها.

*عرض سياسة المنتهجة من الحكومة الجزائرية في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة العامة

*محاولة إزالة الغموض بين علاقة المقاولة والمقاول وذلك من خلال تحليل مختلف جوانبها وأبعادها باعتبارها ظاهرمتسلسلة.

*أهمية سعي المقاولاتية في تأثير على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

*توضيح مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل دراستنا للموضوع الممارسات المقاولاتية في الجزائر للفت الانتباه وانشغال الباحثين في الاهتمام به وعمل الدول به لحل مشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومدى مساهمة في محاولة التأثير على الواقع بصفة فاعلية وأكثر تطبيقا في مجال المؤسساتي سواء الصغيرة أو المتوسطة لتأتي أهمية هذا البحث في التركيز على أهم المشاكل التي تقف حائلا في وجه تقدم هذا القطاع الهام حتى يصبح قطاعا فعالا، إذ لابد للحكومة ، أن تجد الدعم والمساندة ومنها المرافقة المقاولاتية التي تجعلها قادرة على التنافس على مستوى الداخلي والخارجي، وإن رغبة واهتمام الجهات المعنية بهذا القطاع في الجزائر لقي استجابة لكنها تبقى غير كافية لرفع مستوى أداءها لتصبح بشكل أكثر انسجاما وريادة لتحقق الأهداف المرسومة لها في ظل العولمة، خاصة نتيجة

انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو–متوسطية، كما أنها قيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أسباب اختيار المشروع:

*يرجع السبب في اختيار موضوع البحث في أكثر الأوقات إلى الحاجة إلى حل مشكلة معينة، وذلك من خلال عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة والخاصة بهذه المشكلة وتحليلها واستخراج النتائج بشكل دقيق منها والتي قد تؤدي إلى استخلاص حل لتلك المشكلة.

*يوجد عوامل وأسباب ترتبط بالأهمية من موضوع البحث، بحيث أن هذا الموضوع يؤثر في قضية او قضايا هامة من شانها التأثير في الأشخاص والمجتمع، وهذا السبب من الأسباب البارزة التي تقف خلف تحديد موضوع البحث بشكل عام.

أن تكون قضية البحث جديدة ولم يتم البحث فيها من قبل، حيث يبادر الباحث في خوض غمار هذه التجربة ويشترط في هذه الحالة أن يكون الموضوع هاماً ويستحقّ المجهود الذي سيبذله الباحث في إعداد مراحل البحث المختلفة.

ومن هذه الأسباب أن موضوع المقاولاتية البحث المراد دراسته من شأنه إضافة فائدة للشئون العلمية، بحيث أنه من الممكن اكتشاف أو التوصل إلى حقائق علمية أو قواعد لم يتم التوصل إليها من قبل، أو إضافة فائدة إلى حقيقة علمية سبقه إليها العلماء أو الباحثين السابقين بعدة مجالات او مجال معين، أو أن يتسبب البحث في فتح طرق ومسارات جديدة للأبحاث العلمية الجديدة.

المقدمة العامة

ومن الأسباب الشائعة في اختيار موضوع الممارسات المقاولاتي في الجزائري كان جراء من الميول الشخصي لاختياري ومساعد من طرف أستاذ المأطر، وسعي للمعرفة واكتساب المهارات في جانب معين أو عدة جوانب.

منهج الدراسة:

بعدما تم طرح الإشكالية قصد الإجابة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات تم اختيار المنهج الوصفي لتعريف بموضوع البحث العلمي وتوضيح واستنتاج أهم التي يمكن الحصول عليها بالإضافة الى وصف المقاولاتية في الجزائر لدراسة والتحليل كما سوف يتم الاعتماد على برنامج spss لجمع وتحليل وخروج بنتائج تحليلية من استخدام الاستبيان للحصول على مؤشرات إحصائية لدراسة الميدانية في المؤسسة.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تخصص الفصل في الإطار النظري للمقاولاتية، حيث اعتمدت على خطواتي الأولى للجانب الأول بنشأة المقاولاتية وتعريف بها وأهم المصطلحات المتعلقة بها ليتم بعدها الانتقال الى الخطوة الثانية لماهية المقاولة للتعرف على صفة المقاول وسماته ودوافعه وعلاقته مع المقاولة وبعدها لتسليط الضوء على أبعاد المقاولاتية من حيث مجالاتها واستراتيجياتها ودورها.

الفصل الثاني: سوف نستعرض فيه الممارسات المقاولاتية في الجزائر لنتطرق الى المقاولاتية في الجزائر نشأتها ومراحلها ومحدداتها في الجزائر، لننتقل بعدها الى واقع الممارسات المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعرف عليها واهم خصائصها ومدى تدعيم الحكومة لهذه المؤسسات، وبعدها الخطوة الأخيرة للفصل لمعرفة المكانة الاقتصادية للمقاولاتية في الجزائر بحيث معرفة الظروف والمؤثرات في تنمية وأهميتها في نشاط الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث:

في حين أن الفصل الثالث سنقوم بدراسة تحليلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة المشرية ولاية النعامة من خلال تقديم برنامج، التحديد المكان والزمان ومحددات البشرية وذلك للعمل بجميع الجوانب في التحليل والاحصائيات معتمد على معلومات المؤسسة باختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي من خلال إجراء الدراسة.

الفصل الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية

الفصل الأول

المبحث الأول: تقديم عام حول المقاولاتية

في هذا المبحث سوف يكون علينا بالتعرف على نشأة المقاولاتية والمقاولة لتعرف عليها وزيادة في فهم هذه المصطلحات وتوسع في موضوعنا

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية

إن المقاولاتية ليست وليدة اليوم، إلا أنها ظاهرة متجددة تحمل العديد من الأفكار والإبداعات على مختلف العصور لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية لنجاح الاعمال والمشروعات الكبيرة والمتوسطة أو الصغيرة. تعود جذور المقاولاتية إلى نظرية احتكار الغلة oligopole théorieحيث لم يكن بمقدور المقاول سوى حساب الكميات والاسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قرارا مناسبا بشأنها.

فقد ساهم رواد المدرسة الكلاسيكية في طرح أفكار وتفسيرات لسلوك المقاولاتية، من خلال المفكر ريتشارد كانتون richard Cantillon في إدخال مصطلح المقاولاتية الى النظرية الاقتصادية من خلال اعتبار المقاولاتية ارتفاع أو انخفاض الأسعار مستقبلا، بينما أشار فرانسيس ووكر"Francis Walker" الى أن المقاولاتية تتمثل في القدرات الإدارية التي يمتلكها المقاول وتساعده في تحقيق الأرباح. [1]

وقد كان هدف المدرسة النمساوية على اعتبار المقاولاتية مراف للإبداع والابتكار حيث أشار جوزيف شوم بيتر "Josef Schumpeter" إلى أن المقاول هو المبدع الذي يقدم ابتكارا تقنيا غير مسبوق.

ويعد أرثر "arther" رائد المدرسة جامعة هارفارد وأول من أسس مركز لمقاولتيه الأعمال سنة 1948م، فقد أشار إلى أن المقاولاتية تتحقق من إنشاء منظمات الأعمال والاستثمارات فيها لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

أما مدرسة الاقتصادية اعتبرت المقاول عنصر من عناصر الإنتاج حيث أشار ألفريد مارشال إلى أن المقاولاتية أحد تكاليف الإنتاج بينما يشير شولتز إلى المقاول هو من له القدرة على التعامل مع ظروف عدم التوازن.

أما بالنسبة للمدرسة الحديثة فقد أضافوه في تطوير هذا المفهوم من خلال المفكرين "ماكليلاند –ودركر–منتز بيرغ –روبرت هزبرج، إلى المقاولاتية باعتبارها تمثل الحاجة إلى انجاز وتعظيم الفرص والابداع والابتكار، وانشاء منظمات الأعمال والمخاطرة وتكوين الثروة.

فيمكن القول إن ما يمكن التماسه هو أن نشأة المقاولاتية كانت وفق أفكار وبحث من قبل مفكرين لمدارس مختلفة عبر عصور إلا أن المدرسة الحديثة كان لها شمول فيما جاءت به في مفهوم مصطلح المقاولاتي، لكونها آخر المدارس فذكرت أن المقاولاتية صفة تشمل تحمل المخاطر والحاجة إلى انجاز مع تعظيم الفرص وأيضا الإبداع والابتكار لتكوين الثروة وإنشاء المنظمات[2].

[1] مبارك مجدي عوض التربية والتعليم الريادي عالم الكتب الحديث اربد الأردن ،2011ص9
[2] مبارك مجدي عوض التربية والتعليم الريادي عالم الكتب الحديث اربد الأردن، ص 9

الفصل الأول

المطلب الثاني: تعريف المقاولاتية

إن المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياتها معاني ورموز عديدة، حيث أن كلمة المقاولة "entrepreneurship"هي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من كلمة فرنسية "entrepreneur" ترجمة الى الفرنسية ب "entrepreneuriat"، في البداية اعتمدت ادبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع، أما اليوم فاختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته وقد عرفت من عدة زوايا باختلاف توجهات وتفكير المهتمين فلمقاولتيه يمكن أن تعرف بطريقتين:

-على أساس نشاط أو مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-على أساس تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.[3]

-حيث عرفها Alain FAYOLLE على أنها: "مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين." وهذا التعريف هو تعريف عام يبقي مصطلح المقاولة مصطلحا عاما
وغامضا، فهو فقط يشير إلى إنشاء مؤسسة وتطويرها دون أن يشير إلى طبيعة هذه المؤسسة أو طبيعة الأشخاص القائمين على إنشائها وما هي الآليات المعتمدة في ذلك.

- أما الأمريكيون في بداية التسعينات فقد كان التعريف السائد عندهم للمقاولة هو تعريف الأستاذ البروفيسور "HAWARD STEVENSON" في جامعة هارفارد والذي عرف المقولة على أنها: "اكتشاف الأفراد أو المؤسسات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها"، حيث يشير STEVENSON في هذا التعريف إلى أن المقاولة يجب أن يتوفر فيها التوافق بين الموارد المتاحة والموارد الضرورية لاستغلال الفرصة، وكذلك ركز التعريف على أن المقاولة تعتمد على استغلال الفرص المتاحة بخلاف التعريف الأول.

وفي نفس سياق التعريف السابق الذي يركز على الفرص فإن هناك وجهة نظر ترى أن المقاولة هي التي تصنع الفرص وذلك من خلال الإبداع حيث تعرف المقاولة على أنها: " سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغيرات في النظام الاقتصادي

عن طريق إبداعات قام بها أف ا رد أو مؤسسات، هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص

الاقتصادية، وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأف ا رد والمجتمع ككل ".

[3] مطبوعة محاضرات في انشاء مؤسسة جامعة قسنطينة الدكتورة صندرة سايبي 2014-2015

–وهذا التعريف يشير إلى أن المقاولة هي عبارة عن سيرورة أي أنها مجموعة من المراحل المؤسسة والمخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على الصدف، فهي تنطلق من الإبداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية تسمح لها بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كما أن التعريف اعتبر أن الإبداع هو محور المقاولة. [4]

ومع ذلك، فإن أغلب التعريفات –حسب Peters Hirsch et تتفق في تعريفها على أنها: " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم واعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي ".[5]

– أما Gasse et D'amours اعتبروا المقاولاتية على أنها: مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات". وفي بحثه حول نموذجة ظاهرة المقاولاتية.

وعليه يمكننا القول ان المقاولاتية هي القدرة التي تدفعها الرغبة في إيجاد أفكار حلاقة وتجسيدها في المشروع بمعنى إدارة مغامرة منتجة للقيمة، بكل مخاطرها مع السعي لتحقيق الربح،ولاتقتصر المقاولاتية على الاعمال التجارية فحسب فحتى الموظفون الذين يتميزون بالقدرة على الابداع في العمل والتكليف واكتشاف الفرص والعمل على استغلالها وإدارة الموارد والتأقلم مع العمل الجماعي هم أيضا مقاولون في مطلق الأحوال تعكس المقاولاتية ملكات فكرية بالإضافة الى قدرات خاصة في الشخصية المقاولاتية،تعكس المقاولاتية ملكات فكرية بالإضافة الى قدرات خاصة في مواجهة وتحمل المخاطر وهذا يكون نابعا من سلوكيات فطرية لدى الفرد كما يمكن أن تكتسب عن البعض الأخر عن طريق التعلم بالاحتكار بذوي الخبرات والمهارات المقاولاتية وبالتكوين.[6]

المطلب الثالث: مصطلحات المرتبطة بالمقاولاتية

1) روح المقاولاتية:

هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية، تعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية لم يتفق الباحثين على حصرها، ولكننا اكننا ان نستشف منها ما يلي:

–اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها.

–إيجاد أفكار جديدة الخلاقة التي تسمح برفع التحدي.

–اتخاذ القرارات الصائبة.

[4] مطبوعة الفصل الأول الدكتور عبد اللاوي صفحة 11-12

[5] مطبوعة الدكتور عبد اللاوي Abdellaoui gmail.comص12

[6] فارس مسدور دور الفكر الوقفي في ترقية ريادة الأعمال (مقترح نموذج حاضنات ريادة الاعمال الوقفية) المؤتمر الدولي الأول لريادة الاعمال 2009/10/26

-المبادرة والمبادأة وتحقيق السبق.

-تحقيق أفضل الأهداف في أسوأ الظروف.[7]

*كما تظهر عدة مصطلحات لها نفس المجال في استعمال حيث ترتكز على ثلاث مرتكزات حسب " Paul Arthur fortin" منها:

*مرتكز الأول: رؤية/حلم

*مرتكز الثاني: الخطر/ الشجاعة

*المرتكز الثالث: الإقناع /الطاقة[8]

-تعرف أيضا بأنها: مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية لم يتم الاتفاق حولها ولقد قام الباحثان في حصرها في النقاط التالية: التحدي والإصرار، المخاطرة واقتحام الغموض، المبادرة استكشاف الفرص، الإبداع والتجديد، الاستقلالية.

لقد تعددت هذه الخصائص وتشابك الكثير منها حتى تكاد ان تستعصي عن الفصل بينها فهي مكملة متممة لبعضها وأكثرها لصيقة بالشخصية الإنسانية ومع ذلك فهي وفي اعتقادنا يمكن تدعيمها وتعزيزها بطرق وأدوات شتى قد تكون البرامج التكوينية أحد هذه الأدوات، ومن منطق تسهيل الفهم والاستيعاب. [9]

2) الثقافة المقاولاتية:

يمكن أن يلخصه نموذج J.-P SABOURIN et Y. GASSE (1989) مفهوم الثقافة المقاولاتية، حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولون بين فئة المتمدرسين، بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية. أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاث مجموعات:

*المسبقات (Les antécédents)

* الاستعداداتLa prédisposition

*تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع[10]

حيث الثقافة تشمل التفكير والاحساس والفعل للجماعة الإنسانية المكتسبة والمنتقلة عن طريق الرموز التي تمثل الهوية الخاصة للأشخاص فهي تشمل الأشياء المادية التي تنتجها المجموعة هذه الثقافة تظهر من خلال التفاعل بين القيم والاتجاهات وسلوكيات أعضائها كما يعبر عنها من خلال القيم التي يفضلها الافراد في موضوع الحياة والبيئة المحيطة بهم هذه القيم بدورهم تشكل وتهكيل مواقفهم اتجاه مؤثرات البيئة وتحدد كنتيجة السلوك الذي يعتبر

[7] لفقير حمزة رسالة ماجيستير كلية علو م الاقتصادية جامعة بليدة 2009 صفحة 18
[8] مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير من اعداد أمال بعيط دامعة باتنة 1السنة 2017/2016
[9] مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان علوم اقتصادية، من اعداد بوشامخ خولة سنة 2014/2013
[10] مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير من اعداد أمال بعيط دامعة باتنة 1السنة 2017/2016

الأكثر ملائمة والأكثر فعالية في حالة ووقت معينين، وبالمقابل السلوك الفردي أو الجماعي له تأثير على ثقافة المجتمع.[11]

3) منهج المقاولاتية:

هدفها تكوين المقاولين الصغار والمتوسطين في الدول السائرة في طريق النمو، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وادارة المشروع المنبثق. فهذه الأنشطة والإجراءات لا بد وأن تتولد مع انطلاقة أي مؤسسة ريادية أو مشروع ريادي. وقد حدد Hofer وBaygrave خصائص العملية المقاولاتية على النحو التالي:

1 –أنها عملية تنشأ بمحض واختيار وارادة الإنسان.

2 –أنها تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحوال.

3 –أنها تتضمن نوعا من تغيير الأوضاع.

4 –أنها تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية.

5 –أنها عملية شاملة.

6 –أنها عملية ديناميكية.

7 –أنها تتمتع بالذاتية إلى حد كبير.

8 –أنها تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها.

9 –أن نتائجها حساسة جدا للأوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات.[12]

4) مقاولة المؤسسة:

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمقاولة المؤسسية Corpo rate Entrepreneurship فمنها المقاولة الداخلية Intrapreneurs hip والتي تمثل المقاول داخل التنظيم، أو عمل المشاريع التابعة للمؤسسة Internal Corpo rate Intrapreneurship ويعود الفضل إلى الباحثGifford Pinchot الذي أبرز مفهوم المقاولة المؤسسية على أنها مقاولتيه يعمل بها في مؤسسة قائمة بالأصل.[13]

[11] رسالة الدكتوراه من اعداد بدراوي سفيان جامعة ابي بكر تلمسان سنة 20115/2014 صفحة 59
[12] مطبوعة المقاولاتية الفصل الأول الدكتور عبد اللاوي صفحة 18
[13] مطبوعة المقاولاتية الفصل الأول الدكتور عبد اللاوي صفحة 19

الفصل الأول

*المبحث الثاني: ماهية المقاولة

للمقاولة علاقة مع المقاول لما لها من أهمية لتأثيرها على عمل المقاولاتية بما فيها عدد في مجالات العمل بها بمفهوم المقاول الذي سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث من مميزاتها ومهام لسيرورة هذا المفهوم من خلال تعاريف لهذه المصطلحات.

المطلب الأول: مفهوم المقاولة والمقاول

بعد توضيح مفهوم المقاولاتية، ليس هناك ايطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهومين وهذا راجع لنظريات الاقتصادية ونموذج الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى.

المقاولة عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين لاثنين المغامرة لجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي او الفكري (الطرق والمناهج...) أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع.

عملية ليست لسهلة، فهناك العديد من التعاريف والتي Entrepreneuriat تعرف المقاولة مصطلح مثلت موضوع نقاشات عديدة وفي مختلف التخصصات، هذا يحيل إلى أن الكلمة هي دوما محل نقاش، كما أن مصطلح المقاولة عرف عدة تطورات لكن ذلك لم يغير كثيرا في دلالتها، ففي مرحلة سابقة تم استعمال هذا المفهوم للدلالة على بعض النشاطات الإنسانية التي يمكن أن تكون ثقافية، علمية، جمعوية ...الخ. لكن فيما بعد ارتبط تحليل ظاهرة المقاولة، من خلال البناء المعرفي والأبستمولوجيا، لبراديغمات الثلاث السابقة الذكر لنسبة للعلوم الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية وعلوم التسيير.

–فإن المقاولة تعد حقلا خصبا لتأثير الثقافي وامتلاك شروط مشجعة للفعل المقاولاتي، حيث أنه للمرور الى الفعل يتطلب ذلك دافعية فردية والتي تكون ضرورية ففي هذا الإطار تتوقع مساهمة ماكس فيبر الذي جعل من نظام القيم عاملا من العوامل المفسرة لبروز وتطور القدرات والدوافع المشكلة للسلوك المقاولاتي كما حدد wtterwalghe عدة عوامل محدد للسلوك المقاولاتي للأفراد منها: "البيئة –ثقافية –السياق العائلي –التجربة والوسط المهني."[14]

وفي مفهوم آخر المقاولة كغيرها من المهن تتطور باستمرار مع تطور العلم والتكنولوجيا. وهي مهنة ذات أسس وقواعد ثابتة تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الأسس والعمل بموجبها كي يضمن لنفسه التقدم والنجاح والربح الذي يبتغيه. والمقاولات هي في الأسس مهنة متممة وملازمة لمهنة الهندسة لكونها الترجمة العملية والتجسيد على الأرض لكل الأفكار الهندسة والمشاريع المنوي تنفيذها.

[14] رسالة الدكتوراه من اعداد بدراوي سفيان جامعة ابي بكر تلمسان سنة 20115/2014 ص60

الفصل الأول

والمقاولات علم وفن وإدارة وهي ليست، كما يظن البعض عملية مغامرة أو مجازفة غير محسوبة النتائج يلعب الحظ الدور الأول فيها. وهي تتطلب جهدا متواصلا ومتطورا مستمرا والتزاما تاما بالمبادئ العلمية والهندسية جاءت نتائج أعمال ناجحة ومرضية.[15]

مفهوم المقاول:

كما يمكن توضيح مفهوم المقاول على أنه ذلك الشخص الدي يقوم بالوظائف المشروع الرئيسية ويكون مسؤولا في تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات، وعليه أن يتصف بروح المسؤولية.

حيث أعتبر المقاول بالخصوص مركز مختلف التحاليل نظرا لتعدد معانيه ولما أحدث هذا المفهوم من نقاش فالكثير من الباحثين أعتبر المقاول محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو مفتاح العقدة والفاعل الرئيسي فيها' وعرفه القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين " entreprendre " و"entrepreneur " بالشكل التالي:

1-entreprendre: وهي تحمل المسؤولية العمل المكلف به أو المشروع.... الخ

2-entrepreneur: الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وخصائص وصفات تتميز فيه على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من اجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الاقتصادي. [16]

-من هنا نلاحظ مدى المسؤولية التي يتحملها المقاول فجل الأعمال المهمة والصعبة يتحملها

المقاول الذي ينشئ ويسير المشروع، ومن أجل هذا يجب أن يتحلى الشاب المقاول بصفات القدرة المميزة للمقاول مثلما يراها بدوي أحمد زكي " صفات القدرة على التجديد والابتكار، بمعنى أن المنظم(المقاول) يخرج منتجات جديدة، ولا يتردد في استخدام أساليب الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة وما إلى ذلك". من هنا يجب أن تتوفر روح التجديد ومسايرة متطلبات السوق فالمقاول الناجح هو الذي يتمكن من أن يساير العصر بإرضاء الزبائن من خلال تطوير وتحسين منتوجه.[17]

---

[15] الندوة الدولية حول المقاولة والابداع في الدول النامية المركز الجامعي بخميس مليانة -الجزائر أستاذ زيدان محمد صفحة 202

[16] أطروحة لنيل شهادة دكتوراه من اعداد الجودي محمد علي تحت موضوع نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2014-2015 صفحة 21-22

[17] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي، عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 135

الفصل الأول

المطلب الثاني: سمات المقاول وتحديد دوافعه وانماطه

1-سماته:

يجب توف عناصر في صفات المقاول وخصائص لتميزه عن الغير وقدرته في قيام بأعماله ومتطلباته منها:

*الصحة والقدرة الجسدية: تعتبر اهم شيء لكل العمال في المؤسسة لكيلا يكون هناك أي عراقيل في مسار الإنتاجي وهناك مردودية ذات فعالية وانتاجية.

*الذكاء والقوة العلمية: ميزة يتميز بها المقاول بفهم الأشياء فهم صحيح

*القيمة الأخلاقية: تتمثل في شخصية المقاول والمثابرة والعزم، فهي تساهم بشكل كبير في نجاح المقاول والمشروع، وأهمها الانضباط.

*الثقافة العامة: هذه الثقافة لا تخص ميدان المهنة التي يقوم بها المقاول فقط وانما هي مستندة من الخارج أي من المحيط الخارجي.

*المعرفة الإدارية: يتعلمها المقاول من خلال الممارسات اليومية لنشاط عمله، فيكسب خبرة تأهله لتسيير الجيد للمؤسسة من خلال مهارات (إنسانية – مهارات تفكيرية – مهارات فنية)[18]

--وهناك سمات متعلق بأسلوب ومحيط المتعلق بالمقاول والمروع تتمثل فيما يلي:

1.الاستعداد والميل للمخاطر: ويمثل أهم عنصر في الصفات الشخصية للمقاول لأن مختلف التعاريف والدراسات تناولت عنصر المخاطرة، ويعتقد البعض أن المقاولين هم الناس الذين تستند أعمالهم على إبداع منتج جديد أو خدمة جديدة، ولكن الشخص الذي لديه الشجاعة أن يبدأ عملا جديدا أو فريدا. [19]

2.الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جيدا ويعملون بمثابرة لتحقيق تلك الأهداف إنهم منظمون على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح، ويملكون درجات أكبر من الأشخاص العاديين حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لأعمالهم ووظائفهم.

3. الثقة بالنفس: إن المقاولون يستطيع أن يجعلوا من أعمالهم أعمالا ناجحة لأنهم يملكون شعورا متفوقا وإحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجة أعلى، كما أظهرت مختلف الدراسات أن المقاولون يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

4.الاندفاع للعمل: عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين حتى إن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب والشاق كما أن المقاولون يملكون دافعا ذاتيا للتميز والتألق في مواجهة التحديات.

---

[18] مذكرة ماستر علوم التسيير بعنوان حماية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية من اعداد بشري عائشة وعمر يوسف جميلة جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة سنة 2015-2016 ص 32

[19] فايز جمعة صالح النجار عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع 2008، عمان ص 10

5.الالتزام: لابد من المقاولون من إدامة تركيزهم على أهدافهم، وعدم تخليهم عن تخطيط أنشطتهم المختلفة ويمكن لكن إنسان أن ينجح في العمل الحر بشرط أن يتعلم من أخطائه وأخطاء الآخرين.

6.التفاؤل: يملك أصحاب الأعمال الصغيرة خاصية التفاؤل، فهم غير متشائمين إنهم متفائلون أكثر من غيرهم فهم يتعلمون من أخطائهم ويعتبرون أن الفشل حلقة في سلسلة النجاح.

فالمقاول الناجح هو الشخص الذي يحسن استغلال الفرص أو حتى خلقها في مجال مهنته بل ينشئ من مهنته ميزة تنافسية ولن تتحول أفكاره الى الحقيقة الا إذا اتسم بروح المبادرة والابتكار على ان يكو اقدامه محسوب المخاطرة.[20]

2-دوافع المقاول:

في اغلب الأحيان ما يجعل المقاولون ينطلقون هو الإدارة في الذهاب دائما إلى البعيد ،والرغبة في الحرية في أداء العمل، وتأتي في درجة أقل الرغبة في امتلاك السلطة، حيث أن الرغبة في الذهاب إلى البعيد تمكن من تجاوز الحواجز والمصاعب، وغالبا ما يكون هذا هو هدف كل من يرغب في إنشاء مؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا ضافة إلى كون المقاول يفضل أن يبقى حرا في التوجيه وتسطير أهدافه والحكم بذاته، واختيار إطار عمله ومساعديه.[21]

هناك عدة دوافع هي التي تدفع المقاول للقيام بإنشاء المشاريع متمثلة فيما يلي:

- الرغبة والحاجة والاستعداد للإجراء
- الرغبة في الاستقلالية
- الرغبة في الانجاز
- الحاجة للاعتراف الاجتماعي
- العاطفة نحو منتج ونشاط محدد
- حب السلطة
- حب التحدي والحصول على المتعة
- حب البحث والمغامرة...

ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى دوافع داخلية كحب السلطة والتفوق ودوافع خارجية مثل الحوافز التي تقدمها الدولة. ويمكن تمييز الدوافع التي تؤثر في الفرد مستقبلا وتحركه للقيام بمشروع استثماري كالطرد من العمل الدفع

[20] فايز جمعة صالح النجار عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع 2008، عمان ص10
[21] محاضرات في انشاء المؤسسة جامعة قسنطينة2 من اعداد دكتورة صندرة سايبي 2014-2015 صفحة 9

الذي يعني السحب وهي عوامل تجذبهم محفزات أو فرص عمل بالشراكة. وهناك نماذج تم إعدادها من طرف مفكرين تلخص الدوافع التي يمكن أن تقود الفرد لمجال المقاولة في نموذج يعتبر أساس الدراسات في المقاولاتية، وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي، حيث قام الباحثان "سوكول" و "شبيرو" (A. Shapero et Sokol) بتأسيس نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولاتية، والفكرة الأساسية للنموذج تقول "لكي يبادر الفرد في تغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد". ويوضح الشكل التالي بشكل مفصل نموذج شبيرو وسوكول للدوافع نحوالمقاولاتية حيث يحدد نموذج (A. Shapero et Sokol) ثلاث مجموعات من العناصر وهي: [22]

1-الانتقالات السلبية: مثل الطلاق، التسريح من العمل، الهجرة، وعدم الرضا الوظيفي، وهي عادة ما تكون خارج سيطرة الفرد، ومفروضة من الخارج.

2-الانتقالات الإيجابية: مثل الأسرة، المستهلكين، المستثمرين وهي أحداث تعود في الغالب لمصادر الفرص.

3-الانتقالات الوسطية: مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن، وقد حدد المؤلفان مجموعتين من المتغيرات الوسطية هما: إدراك الرغبة وإمكانية الإنجاز وللدان يكونان نتائج المحيط الثقافي ولاجتماعي ولاقتصادي.

تعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد، ا ولمحركة للحدث المقاولاتي، فالانتقالات السلبية مثل الهجرة، يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، أما الانتقالات الإيجابية ا ولأوضاع الوسطية، فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، ومن بين المتغيرات المفسرة للنموذج ولتي تتميل في المجموعات من العوامل، أو لمتغير المفسر الذي يتمثل في إنشاء المؤسسة، حيث يعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسطية وهما:

أ) إدراك الرغبة: وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهميته للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة وتقويتها لدى الشخص.

ب) إدراك إمكانية الإنجاز: تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته، فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، كما يؤثر كل من مساعدة الزوج (ة)، والأصدقاء والنصائح والاستشارات، والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المؤسسات على

[22] محاضرة ماستر وتدقيق ومراقبة التسيير سنة 2018 موقع chtelch-et-entreprenariat-sfcتحميل بتاريخ 2018/12/23

إدراك إمكانية الإنجاز لدى الفرد، كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولة على إدراك الفرد لرغباته وإمكانية إنجازه لها.[23]

المطلب الثالث: علاقة المقاولاتية بالمقاول

أصبحت المقاولاتية من أهم مجالات الاعمال التي تزايد الاهتمام بها في معظم دول العالم ،حيث أصبحت أبرز منبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، إذا تعتبر من اهم المميزات التي تخص بها الافراد الراغبين في إبداء مبادراتهم، تلك الثقافة التي تحد وتثمن الخصائص الشخصية التي تتميز بها المقاول كالحاجة للإنجاز الشخصي، المخاطرة، الثقة في النفس والتي تثمن النجاح الفردي وتغفر الفشل، وتشجع التنوع والتغير هذه الثقافة هي التي تسمح بولاة المقاولين وبتطوير مقاولاتهم، ولذا يجب العمل على نشر مبادئ المقاولاتية لتشمل المجتمع ككل. ويمكن جمع بعض نقاط التي تمكن من ربط علاقة المقاول بالمقاولاتية كالتالي:

*تعتبر المقاولاتية الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

*قدمت المقاربات رؤية أوسع نطاق للمقاولة.

*ركزت هذه الاتجاهات على المقاولاتية بصفة خاصة وعلى المقاول بصفة عامة.

*تعزيز دور المرافقة من خلال تشجيع المقاول على انشاء نشاط خاص به.[24]

*المبحث الثالث: أبعاد المقاولاتية.

تعد المقاولاتية من موضوعات التي تعد أكثر أهمية لما لها من علاقات ومهام في مجال العمل ومن هنا سوف نتعرف على مجالاتها واستراتيجياتها في دراستنا

المطلب الأول: مجالات المقاولاتية

نحاول استعراض أهم أربع أشكال موجودة في الأدبيات المقاولاتية من Verstraet et Fayolle خلال أعمال كل من (المتمثلة في فرص الأعمال)، إنشاء مؤسسة، خلق القيمة والإبداع:

1-مفهوم فرص للأعمال: يرى كل من Venkata man Shane et اللذان يعرفان المقاولاتية على أنها مجموعة من التطورات لاكتشاف فرص لإنشاء سلع وخدمات مستقبلية يتم اكتشافها، تقييمها واستغلالها. الفرصة تم تعريفها حسب Cassan –حالات سوقية أو سلع جديدة، خدمات، مواد أولية، وطرق تنظيمية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكلفتها الانتاجية. المثال الذي يقدمه هؤلاء الكتاب هو الشخص القادر على اكتشاف الموارد (تحت التقييم) بواسطة ضوابط حيث يعاد شرائها وتصنيعها (لمصلحة البائعين) بهدف إعادة بيعها كسلع أو خدمات ب(عد التقييم)من قبل المستثمرين، كذلك يمكن أن نبين أن الفرصة في أنها معلومة جديدة يتم استغلالها من طرف أفراد يمتلكون خاصيتين: الأولى هي امتلاكهم معارف داخلية مكملة لهذه المعلومة والتي

[23] نفس المرجع السابق محاضرة ماستر وتدقيق ومراقبة التسيير
[24] مذكرة حماية الملكية الصناعية مرجع سابق

تسمح لهم باستغلالها، والثانية أهم يمتلكون بعض المميزات الخاصة من أجل تقييمها الحصول على هذه المعلومة يثير الحس أو الرؤية المقاولاتية أو مشروع لاستغلال هذه الفرصة. [25]

2-مفهوم انشاء مؤسسة:

هذا النموذج ارتبط أكثر بمفهوم بالبروز المؤسساتي ومعناه العمليات التي تقود إلى ظهور مؤسسة جديدة، جاء هذا المفهوم على يد: Gartner ثم تطور على يد كتاب آخرين من بينهم (Hernandez Et Chrismam، Sharma Thornton Aldrich.[26]

من خلال هذه المقاربة فلمقاولتيه تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة، معناه النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد (مادية معلوماتية بشرية...الخ) من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكلة كما أشار، (Veatraete.)بان البروز المؤسساتي يعود إجمالاً إلى الفعل التنظيمي والإشكالات التنظيمية الناجمة عن نشاطات: المشروع، الفريق، التنظيم...الخ .وعليه فحسب هذه المقاربة فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على إعداد رؤية مقاولتيه Filian وقيادي قادر على قيادة التغيير الناتج عن النشاطات المقاولاتية.

3-مفهوم خلق القيمة:

هو المتعلق بالمزيج فرد / خلق القيمة حيث عرفه Bruyat كحركية تغيير أين يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة.

وللتوضيح أكثر حول هذه المقاربة، يعرف (Fayolle المقاولاتية كحالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي (استهلاك الوقت، المال، طاقة...الخ) ومشروع أو مؤسسة جديدة أو مؤسسة (قائمة) في شكل مقاولة، القيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية، مالية وشخصية التي تحصل عليها المؤسسة المحركة والتي تمنح الرضى للمقاول والمتعاملين أو المهتمين.

بالنسبة للمقاول يحصل على فوائد مالية ومادية لكن أيضا يحصل على استقلالية السلطة أو إثبات الذات بين الآخرين، أما بالنسبة للزبائن يحصلون على الرضى من خلال استهلاك السلعة أو الخدمة بالنسبة للممولين يحصلون على فوائد مالية فعلية ومستقبلية.

أحد نقائص هذه المقاربة هو اتساع الفعل المقاولاتي إلى كل عملية تنظيمية، والثغرة في المقاربة الخاصة بخلق القيمة تعوض في إعادة هو درجة الابتكار أو القيمة الجديدة من خلال هذا التنظيم التي يطرحها Schumpeter بعث مبدأ أساسي للمقاولاتية عن طريق الفرد الذي يساهم والدائمين في خلق القيمة يمكن أن يتم اعتبارهم كأشكال منتظمة من الفعل التنظيمي.

[25] مطبوعات محاضرات الدكتور عبد اللاوي الفصل الاول المقاولاتية صفحة 8
[26] مطبوعات محاضرات الدكتور عبد اللاوي ص8

وعليه فالخلق الفعلي للقيمة لا يكون عموما إلا في المرحلة الأخيرة: من خلال مؤسسة مقاولتيه قائمة (مستقرة) يتم تقييمها عن طريق معايير النشاط، الأداء، والنتائج.

4 –مفهوم الابتكار:

بالنسبة لبعض الكتاب، تعتبر المقاولاتية هي الحلقة المفقودة بين الفكرة وتسييرها martin،carland et al ، إنها تسمح بالتمييز بين المقاول والمسير، نموذج الابتكار ناتج بشكل أساسي من أعمال وما جاء به من نظرية "التدمير الخلاق" والتي تفسر أهمية المقاولاتية ودور الابتكار تحقيق دلك.

واتفق الكتاب على أن الابتكار هو محرك النمو الاقتصادي، مع ذلك لم يكن هناك إجماع حول مفهومه، فهناك مفهوم ضيق ومفهوم واسع للابتكار، المفهوم الضيق يتمثل في تعريف الابتكار على انه مرتبك بالجوانب التكنولوجية، حاليا هذا المنظور الضيف يسيطر على عدد كبير من الإجراءات العمومية في مجال المقاولاتية والابتكار، العيب في هذا المنظور هو تحديد صور ونماذج تعريف المقاولاتية، فالقليل من المقاولين يمكن ربطهم بهذا التصور الضيق.

هناك كتاب آخرون اهتموا بشكل واسع بالابتكار في كل شيء جزء من سلسلة القيمة هذا المفهوم الواسع للابتكار يعتبر فتي لدى الباحثين والميدانيين، هو يسمح بإدماج بعد مهمل في المقاربة الضيقة: يتمثل في المستفيد من الابتكار، وبالتالي أصبح الابتكار بهذا المنظور ضمن مساحة واسعة للتغيير، انه يرجع إلى قدرة المقاولين "على اقت ا رح أفكار جديدة من اجل منح أو إنتاج سلع او خدمات جديدة أ أيضا من اجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقت ا رح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع.[27]

المطلب الثاني: استراتيجية المقاولاتية ومعوقاتها.

أ) استراتيجية المقاولاتية:

إن مفهوم الاستراتيجية المقاولاتية يرجع مبدئيا "السلوك المقاولاتي في المنظمة القائمة" وفي إطار إعداد وتطبيق الاستراتيجية، وقد استخدم مصطلح (corporate entrepreneurship) لتعبير عن كل فعل أو حركة مقاولتيه ذات بعد استراتيجي المقاولاتية الى ايطار التحريض المقاولاتي في العمل الجماعي في المؤسسات كما اعتبرت أيضا صنفا هجينا يحقق المؤالفة بين الفعل المخطط والنشاط المقاولاتي.

وتقدم الادبيات التي تدرس الاستراتيجيات المقاولاتية رسالة هامة جدا وهي ليست مبتذلة كما قد تبدو وهي أنه على المؤسسة أن تقاول (ان تعمل أن تباشر) وهذه الرسالة تشير الى نقطتين أساسيتين:

1–الإشارة الى الجمود البيروقراطي الذي اصت فيه العديد من الهياكل التنظيمية، ما يجعلها غير قادرة على "المبادرة "الملازمة لما هو مؤسسة.

[27] مطبوعات محاضرات الاستاذ عبد اللاوي فصل الاول المقاولاتية صفحة 9-10-11

2-تتمثل الإشارة الثانية في احباط النماذج الاستراتيجية بسبب عدم وملاءمتها للبيئات التنافسية.[28]

تعتبر استراتيجية المقاولاتية اهم الاستراتيجيات التي تدفع منظمات الاعمال نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن والتي يجب على المقاول اتباعها لكي ينجح مشروعه وكذلك الوصول بهذه المنظمات الى تميز. ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات كالتالي:

1-الابداع: هو عملية ذهنية تهدف إلى خلق أعمال أو أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل وغير مألوفة، ويرى البعض أن مفهوم الإبداع هو المبادرة التي يبديها الفرد بقدرته على الخروج عن المألوف والروتين.

ان الباحثين سلكوا عدة اتجاهات في تعريف الابداع ومن أبرزها ما يلي:

اتجاه يربط الابداع بالمواهب والقدرات العقلية

اتجاه يربط الابداع بسمات الشخصية

اتجاه يربط الابداع بالنشاط والانتاج والسلوك

فأصحاب الاتجاه الاول ومنهم:

(جلفورد) (1957) فيعرفه بانه تفكير في نسق مفتوح يتميز الانتاج فيه بخاصية فريدة هي تنوع الاجابات المنتجة والتي لا تحددها المعلومات المعطاة(دونالد) يرى ان الموهبة الابداعية تتضمن اجابة جديدة وغير مسبوقة وتحل مشكلة ما وتتضمن استبصار اما (ليفي) فيربط بين الابداع وحساسية الشخص تجاه المشكلات وامكاناته الخاصة على التجربة الخارجية والانطباعات و(اريك فروم) يرى ان من شروط الابداع هو القدرة على الاندهاش والعمل تجاه مواقف متناقضة والتوجه نحو الجديد ويعرفه (تورانس) (1966) بانه تفكير في نسق مفتوح يتميز الانتاج فيه بخاصية فريدة ، هي تنوع الاجابات المنتجة والتي لا تحددها المعلومات المعطاة وهناك من يربط الابداع بالمرونة التي تمثل اعادة بناء للعلاقات القديمة وفقا للمطالب والمواقف الجديدة والتغير السهل لوجهة النظر

* اما اصحاب الاتجاه الثاني ومنهم:

(كارل روجرز) (1959) بانه (ظهور انتاج ارتباطي جديد في العمل نابع من وحدويه الفرد من جهة ومن المواد والحوادث والناس او ظروف حياته من جهة اخرى) ويعرفه (كلو بفر) (1966) بانه (استعداد الفرد لتكامل القيم والحوافز الاولية بداخل تنظيم الذات والقيم الشعورية ، وكذلك تكامل الخبرة الداخلية مع الواقع الخارجي ومتطلباته) اما (عبد الغفار) (1964) فانه يعرفه بانه (عمليه يحاول فيها الفرد ان يحقق ذاته ،وذلك باستخدام الرموز الداخلية والخارجية التي تمثل الافكار والناس وما يحيط به من مثيرات لكي ينتج انتاجاً جديداً بالنسبة اليه وبالنسبة لبيئته، على ان يكون هذا الانتاج نافعاً للمجتمع الذي يعيش فيه) وعرفه (ما سلو) (1959) بانه ابتكارية الموهبة وابتكارية تحقيق الذات، وهي التي تظهر ثمراتها في انتاج الاعمال العظيمة

[28] الملتقى الاول المقاولاتية: التكوين وفرصة الاعمال جامعة محمد خيضر الأستاذة بوزيدي دارين وسولاف رحال 6-7-2010/04/8 صفحة 04

اما اصحاب الاتجاه الثالث ومنهم:

(الفيتوري) 1973 بانه المعنى الجامع بين الجـدة والاستحسان فالشيء المبتكر هو ما كان جديداً او مستحسنا وعرفه (حنفي) 1975 هو القدرة على الوصول الى حلول جديدة ولكنها صادقة، او القدرة على انتاج استجابة حياتية مقنعة وذات معنى اما (لا لاند) الابداع هو انتاج شيء جديد في صياغته وان كانت عناصره موجودة من قبل. ومن المعروف ان من المميزات الرئيسة للإبداع هي الاصالة والجدة في الانتاج وما تحققه الفكرة والانتاج للمجتمع من قيمة كبيرة ان الانتاجية تفرض الحلول والانجازات العديدة وهناك من يضيف البراعة في حل المشكلات التي تظهر اهميتها في الحالات التطبيقية العملية.[29]

2-الابتكار: يُعد الابتكار عملية متواصلة، تجلب معها الشكوك باستمرار بشأن نجاحها وفشلها. ويمكن أن تكون مهددة كما يمكن أن تكون مجزية، ويعتمد مدى نجاح استجابتنا لها على مدى تفتح عقولنا وتعاوننا، ومدى استعدادنا لتقبل المخاطر وترك مساحة لغير المعتاد، والعمل مع الآخرين أصحاب التفكير المختلف. وسوف يتأثر هذا بثقافة المؤسسات ونوعية القادة الذين يدركون أن الأمان الوظيفي وتحمل الفشل أساسيان من أجل الابتكار، وأنه لا يوجد أحد يملك كل الإجابات، وأن التقدم تعاوني، وأن السمعة تكمن في التواضع في المطالب والحرفية في التقديم.[30]

3-المخاطر:

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث. والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

حسب أحد الكتاب المخاطرة هي "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومي، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين[31].

ويعرفها (**WEBSTER**) المخاطرة " على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة"[32]

حسب هذا التعريف أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

---

[29] موقع انترنت كلية الفنون الجميلة القسم قسم التصميم المرحلة 3 أستاذ المادة غسق حسن مسلم الكعبي 2018/01/26 http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=13&depid=5&lcid=7054312:30:37

[30] كتاب الابتكار لمارك دود جسون وديفيد جان الطبعة الأولى 2014 دار النشر هنداوي للتعليم والثقافة صفحة 131

[31] – سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986، ص 24.

[32]- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي القاهرة، 2000، ص 260.

كما عرفها (**BETTY**) وزملائه المخاطرة "أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"[33]

ويعرفها كاتب آخر على أنها "هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له."[34]

4-التفرد: يعبر عن التميز ن حيث ادخال طرق جديدة أو ابتكار طرق جديدة، سواء في طبيعة المنتجات أو الخدمات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تتمكن من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرارية بالأفضلية.

5-المبادأة:

المشاركة في المشكلات المستقبل والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات وخدمات جديدة تعتمد على تقنية متطورة، وتتضمن نسبة عالية من المخاطرة.

فغن اعتماد المقاول على هذه الاستراتيجيات فإنها تؤدي الى استنباط أفكار جديدة توصله الى مشروع مقاولاتي ناجح يستطيع منافسة الغير به بجدارة وقوة.[35]

ب) معوقات المقاولاتية:

لابد أن يكون هناك إيجابيات وسلبيات لموضوعنا فقد تواجه المقاولاتية لعراقيل ومخاطر خلال اعمالها وارتياب العديد من الناس في هذا المجال حيث تحيط بالعديد من المعوقات لهذه يمكن طرحها فيما يلي:

عدم استقرار الدخل: حيث لا تضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كاف وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الالتزامات المالية.

المخاطرة (خسارة الاستثمار بأكمله): ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى، لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الاعتبارات التي تساعده على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات عند الفشل، خطة مواجهة الفشل ...؛

ساعات العمل الطويلة: يتطلب نجاح أي مشروع مقاولاتي في بداية تطبيقه ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب؛

مستوى معيشة اقل: يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وانتعاشه بجانب قضاء ساعات طويله في العمل إلى توفير النفقات واستثمارات عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي، مما يعني مستوى معيشة منخفض للمقاول؛

المسؤولية الكاملة: يواجهون ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين، مما عرضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية.

---

[33]- منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999، ص 440.

[34] - محمد صالح الحناوي الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ،1999، ص 230.

[35] مذكرة التخرج مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى الطالب جامعة مسيلة من اعداد طالبة بن شهرة محجوبة سنة 2016-2017 صفحة 14

الإحباط: يتطلب إنشاء المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة وصبر طويل، ولذلك فان المشكلات التي تواجه المشروع المقاولاتي قد تؤدي إلى شعور بالقلق والإحباط في ضوء بطء النتائج المتحققة.[36]

المطلب الثالث: أهمية ودور المقاولاتية

أ) أهمية المقاولاتية في:

– الرفع من مستويات الإنتاج

– زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها.

– تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة واعادة التوازن للأسواق

– تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى

المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدرتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق.

– وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

– تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللجوء إلى العمل الحر

– تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفراده

ب) أهداف المقاولاتية

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات، ومن بين الأهداف التي تهدف لها:

خدمة السوق: ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة مع الطلب الفعلي، فلا يمكن للمقاول أن تصمد في المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من المهام المركزية.

– تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح: الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاول أهم هدف يسعى لتحقيقه.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الربح هدف مشروع لأن المنظم يتحمل المخاطرة.

– تعظيم المنفعة الاجتماعية: بالإضافة إلى تعظيم الربح، وينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة

[36] مذكرة التخرج مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى الطالب جامعة مسيلة من اعداد طالبة بن شهرة محجوبة سنة 2016-2017 صفحة 15

الاجتماعية وذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع.

– المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل، وتقليل البطالة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي.

– المساهمة في نمو الاقتصاد، إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاد وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد.

– المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال.

– المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

– الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن.

الفصل الأول

خلاصة الفصل:

كما عرفة ان المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في اطار القانون السائد من أجل انشاء ثروة من خلال الاخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الاعمال، ومتابعتها وتجسيدها على الأرض الواقعة فقد عرفة المقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في الرفع من مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم انشائها،بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق بالإضافة الى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق انشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطربة الى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها.

الفصل الثاني: الممارسات المقاولاتية في الجزائر

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد تعرفنا في الإطار النظري للمقاولاتية على تطورها وما تعلق المقاول وأهميتهما واهم خصائصها ودورها، سوف نهتم في المرحلة الثانية من موضوعنا على دور الممارسات المقاولاتية في الجزائر في نشأتها وعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال ودور الحكومة في النهوض بهذا المجال. فلابد من تطلب وجود جو مواتي لهذه الأنشطة الاقتصادية للعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشمل ذلك السياسات النقدية والتنظيمية والاستثمارية وقانونية للقدرة على انشاء ودعم المقاولاتية في الجزائر، بالرغم من الظروف والمشاكل التي تعرضت لها الجزائر جراء مرحلة الاستعمار والتحولات الاقتصادية التي نتج عنها الابتعاد عن النظام الاشتراكي والعمل على سياسة اقتصاد السوق بحيث كان سعي الحكومة الى دعم المقاولاتية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتخصيص العديد من البرامج والاجراءات الموجهة لدعم هذا القطاع خصصت موارد مالية وآليات وهيئات لدعم المقاولاتية،لكن رغم كل هذه المجهودات من اجراءات فان المقاولاتية في الجزائر تواجه العديد من المعوقات وتمنعها من التطور والنمو خاصة في العشريتين الأخيرتين. وعليه ما يجب توفره هو الاعتماد على برامج تحفيزية وسياسات مقاولتيه شاملة تشمل دميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدعم المقاولاتية، فسوف نحاول في هذا الفصل بالشرح والتحليل هذه العوامل السابقة كيف تتحكم السياسات الحكومية في جعلها اداة فعالة لدعم وتطوير النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: المقاولاتية في الجزائر

تبنت الجزائر سياسة دعم وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لتنمية وتطوير الاقتصاد، لهذا جاءت اهمية المقاولاتية في برنامج الحكومي والعمل به، ومن هذا المنطلق جاء التطرق لمعرفة نشأة المقاولاتية في الجزائر والى اهم مراحلها ومحدداتها في هذا المبدأ.

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات الاقتصادية التي نتج عنها، التخلي عن نظام الاقتصاد الاشتراكي والتوجه إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك فإن العولمة الاقتصادية والتحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع المحلية استدعت ضرورة الاهتمام بتطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا.

وفي سبيل تحقيق ذلك كان التوجه إلى تبني استراتيجية متوسطة المدى، ترتكز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المسطرة والهياكل الجديدة التي تهدف إلى دعم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات، التي تعتبر وسيلة لترقية المنتوج الوطني والتقليل من حدة مشكلة البطالة، مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

المطلب الثاني: مراحل المقاولاتية في الجزائر

1-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية له باعتبارها سهلة التأسيس وقلة احتياجها لرأس المال، وازدياد اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، إضافة إلى إعطائها حيزا للقطاع الخاص، موفرة بذلك ما يقارب 1596308 منصب شغل بزيادة قدرها 11,7% مقارنة مع سنة2009 .الا ان في بداية العشرينيات من القرن الماضي أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسير المؤسسات التي أعطت الدول مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994 ،السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.[37]

.

2-تطور الممارسات المقاولاتية للقطاع الخاص في الجزائر:

أ) القطاع العام:

إن القطاع العام ليس مبتكراً في العصر الحديث، فقد ظهر مع ظهور الدولة، وتعبير القطاع العام يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات. إن وضع القطاع العام في البلدان النامية متشابه إلى حد كبير من حيث إن معظم النشاطات الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم حركة التجارة الخارجية، وإنتاج السلع والخدمات التي تقع في نطاق دائرة الاحتكارات الطبيعية، فمفهوم القطاع العام يحدد بمدى ارتباطه بخدمة المواطن، وهذه الخدمة تستجيب لحاجيات المواطن وتطلعاته.

الجدير بالذكر أن الدولة ترداد المشاريع الضخمة التي لا يريد القطاع الخاص أو المجتمع ابقائها في النظام السعري أو المخاطرة في الاستثمارات بها مثل التعليم الصحة، الضمان الاجتماعي... وقد اظهر هذا الدور أهمية الدولة في التنمية.

[37] محاضرة نور الدين جوادي كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل حالة الجزائر المركز الجامعي بالوادي ـ الجزائر ـ djouadidz@gmail.com ص 3

ب) مراحل التغير الاقتصادي والتنظيمي في الجزائر:

1-1 التسيير الذاتي:

التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية: لقد تم الإقرار بنظام التسيير الذاتي وبدأ العمل به ابتداء من مارس 1963 باسترجاع المؤسسات الاقتصادية التي تركنها الاستعمار الفرنسي، والتي كانت تقدر بـ 400 مؤسسة إنتاجية صغيرة تنشط نسبة (34.2%) منها في مجال إنتاج مواد البناء، نسبة (19.8%) في مجال صناعات الحديد والصلب والميكانيك والمعادن، نسبة (14.5%) منها في مجال الخشب ومشتقاته نسبة (14%) في الصناعات الغذائية، هذا إضافة إلى مجموعة من المزارع الفلاحية .

ولم تدم مرحة التسيير الذاتي فترة طويلة، حيث بدأت عمليات التأميم وتحولت المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية محددة الوظائف (إنتاج، تسويق،) وتحت الرقابة المباشرة لأجهزة الدولة.[38]

2-2 مرحلة التسيير الاشتراكي:

لقد عرفت المؤسسات العمومية تحولات تنظيمية مهمة ابتداء من سنة 1970 حين اعتمدت على التخطيط كوسيلة ضرورية لإدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال المخطط الرباعي [1970-1973] الذي أُعتبر كقانون أساسي يحكم جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة. وباعتبار المؤسسة العمومية أهم الأعوان الاقتصاديين فإنها مكلفة بتنفيذ توصيات المخطط وتحقيق أهدافه. [39]

فحسب قانون التسيير الاشتراكي تعرف المؤسسة العمومية على أنها: "المؤسسة التي يتكون مجموع تراثها من الأموال العامة، هي ملك للدولة التي تمثل الجماعة الوطنية تسير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي. ويتخذ تسيير ومراقبة المؤسسة وجهين:

- أحدهما يتم من قبل جهات خارجية طبقا لنظام التسيير والتوجيه المركزي في الاقتصاد الموجه.

- الثاني ويشترك فيه العمال. والمؤسسة العمومية تكوّن قاعدة نظامية لسياسة التنمية الاقتصادية المحددة والمتابعة من طرف الدولة، فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية. وبموجب اعتماد نظام التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني أجبرت المؤسسات الاقتصادية على أن تكون منفذ توصيات وأهداف الهيئات العليا إذ أن الأهداف الكبرى والمتعلقة بالاستثمارات كانت كلها مركزية فوزارة التخطيط تقوم بتقسيم الأغلفة المالية على جميع القطاعات الاقتصادية وفق المشاريع المسطرة والأهداف المرسومة. وهذا ما كان له أثر سلبي على أداء المؤسسات بحكم عدم استقلاليتها عن الهيئات المركزية سواء من الناحية المالية أو من ناحية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.[40]

---

[38] إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر، ط2، بدون سنة نشر ص18

[39] منتدى التمويل الإسلامي: قسم علوم التسيير (علوم الإدارة) موضوع: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي الثلاثاء 25 سبتمبر -17:01 http://islamfin.yoo7.com

[40] نفس مرع السابق منتدى التمويل الإسلامي مضوع: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي http://islamfin.yoo7.com

2-3 إعادة الهيكلة:

إن الأسباب الرئيسية لعملية إعادة الهيكلة مرتبطة بالوضع العام (اقتصادي، سياسي، اجتماعي ....) الذي تهكلت فيه المؤسسة العمومية الجزائرية ففي المرحلة ما قبل الثمانينات وجدت تشوهات وعوائق عديدة لدى تعددت المهام وتعددت معها مراكز اتخاذ القرارات مما أدى إلى تضارب أهداف المؤسسة. إن عملية احتكار الدولة للتجارة الخارجية لا سيما عندما يتعلق الأمر بتوسيع الاستثمارات و توفير المواد الأولية و كذا تصريف المنتوج النهائي و غيرها من الأسباب شكلت هدفا معتبرا لموارد مادية كبيرة مما أدت إلى حتمية وجود منفذ يمكن المؤسسة الوطنية بأخذ على عاتقها معا الفعالية الاقتصادية و الربحية لتنمية القدرات الإنتاجية و تحفيزها على أداء النشاط الموكل إليها،[41] فإن التراكمات السلبية في مجالات متعددة أصبحت السمة الأساسية التي تميز الاقتصاد الوطني بشكل عام والمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعتبر محرك الاقتصاد بشكل خاص، فقد كانت الوضعية الاقتصادية تتميز بما يلي:

*نسبة بطالة مرتفعة جدا

*تدهور خزينة الدولة نتيجة القروض الكبيرة التي استفادت منها المؤسسات العمومية

*اختلال كبير في ميزانية الدولة، نتيجة الاختلالات الكبيرة في ميزانية المؤسسة العمومية الاقتصادية الممولة لمرات عديدة وفي فترات زمنية مختلفة، فعملية التطهير المالي التي سبقت لم تكن الحل الأمثل لأزمة المؤسسات العمومية الاقتصادية كما أثبته الواقع، لأنها وحسب الكثير من المحللين مست الجانب المالي فقط، دون غيره من الجوانب المهمة الأخرى والتي لها دور كبير في حياة المؤسسة العمومية الاقتصادية ولاسيما الجانب التسييرية، والاستغلال الأحسن لوسائل الإنتاج

ولهذه الأسباب كان من الضروري إدخال إصلاحات اقتصادية جديدة على المؤسسات الاقتصادية وإدخال تعديلات أكثر صرامة من أجل سد جميع الفراغات والثغرات التي امتد فيها الاقتصاد الوطني لعهود طويلة لذلك كان لابد من الإحاطة بجميع الجوانب ولاسيما دراسة محيط المؤسسة

-الاعتماد على مسيرين ذوي كفاءة عالية

-مراقبة دائمة وهو الدور الجديد للدولة في اقتصاد السوق

ومن هنا جاءت سياسة التعديل الهيكلي لتنظر فإعادة التوازن للقدرة على إعطاء التنمية الحقيقية من أجل تخفيض البطالة المتزايدة.

[41] مذكرة جامعة سطيف المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر من اعداد لونيسي ريم صفحة 184-185

*إعادة الهيكلة العضوية: يخص المؤسسة الوطنية ذات الحجم الكبير المتعدد المهام حسب المعيار المعتمد والهدف من ذلك. كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة أما المؤسسات الجهوية والمحلية فبلغت 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تقسيمها إلى 145 مؤسسة بالنسبة للأولى و1200 مؤسسة بالنسبة للثانية.[42]

* إعادة الهيكلة المالية: كل مؤسسة تستطيع العمل وممارسة نشاطها إذا وفرت لها موارد مالية مهما كان مصدرها فإن هذه الموارد في المؤسسة هي وسائل تمويل لمختلف استعمالاتها حتى تستطيع خلق عملية التوازن ما بين مواردها واستعمالاتها.

* مقياس إعادة الهيكلة المالية: تتمثل في تطهير الوضعية المالية وإعادة النظر في هيكلة المؤسسة العمومية، هذه المقاييس تهدف لتأمين التوازن المالي للمؤسسة حتى تضمن استمراريتها وتتمثل في:

- تخصيص المؤسسة العمومية لأموال الخاصة ولرأس مال عام.
- إعادة هيكلة ديوان بإعادة برمجة مستحقي الفوائد والديون.
- تسهيل الديون بين المؤسسات.

إن من الأهداف المتبعة اللجنة الوطنية لإعادة النظر في الهيكلة المالية هو إعداد البيان الذي يحلل أسباب عدم التوازن المالي والقوانين الاقتصادية والمالية لبناء توازن مالي جديد ومخطط لإعادة النظر في الهياكل المالية القصيرة والمتوسطة الأجل للمؤسسات.

في هذا الإطار كل مؤسسة معنية تعد مخططات لإعادة هيكلتها المالية بالأخذ بعين الاعتبار المقاييس التطبيقية القصيرة والمتوسطة الأجل ومقاييس التوازن المالي المستمر.

* حقائق مرحلة إعادة الهيكلة: كان من المفروض أن تكون المرحلة الإنتاجية الحقيقية لأنها ارتبطت بتغيير طبيعة السياسية الاقتصادية المطبقة مما أدى إلى خضوع المؤسسة الوطنية خلال هذه الفترة إلى حقل من التجارب في تطبيق السياسة الاقتصادية. ولكن شهدت هذه المرحلة إصدار الطاقات الإنتاجية فكان الخاسر الأكبر هو الاقتصاد الوطني والمتمثل في المؤسسة الوطنية العمومية. إن الإستراتيجية السياسية المطبقة على المؤسسة الوطنية لم تكن اقتصاديات رشيدة تمكن من استخدام مواردها وطاقاتها على هذا الوضع الذي أصبحت فيه معظم المؤسسات الوطنية العمومية مع خلق مؤسسات جديدة زاد من التضخم والمكشوفات البنكية وبالتالي العجز المالي الذي أصبح معتادا عليه في مؤسساتنا الوطنية مما أدى بالحكومة للبحث عن أسرع الطرق لانقاد الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الوطني. فإعادة الهيكلة لم تكن تقسيما للمؤسسات بقدر ما كانت تقسيما للأعباء والمصاريف فقط.[43]

2-4 استقلالية المؤسسات

[42] مذكرة جامعة سطيف المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر من اعداد لونيسي ريم صفحة -185-186

[43] مرجع سابق مذكرة جامعة سطيف المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر من اعداد لونيسي ريم صفحة 184-185-186

يتضح من خلال إعادة الهيكلة لم تعكس الأهداف المخططة بل زادت في تعقيد الوضعية، حيث بدأت المؤسسة تفقد تدريجيا هويتها، ومن هذا المنطلق رأى المسؤولون في تلك الفترة أن الحل الوحيد هو إجراء إصلاح اقتصادي، يسمح للمؤسسة أن تسير وضعيتها و تتخلص من العقبات التي أعاقت سيرها، و لقد جاءت المبادئ الأساسية للإصلاحات، مدعمة بعدد من القوانين صادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987، و من بين هذه الإجراءات الخاصة بالإصلاحات نجد استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي 01/12/ 1988 صدرت ست قوانين([44])، دعمت الوجود القانوني لاستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومن خلالها شّرع في تطبيق أسلوب تسيير يعمل على تحرير المؤسسة من العراقيل الإدارية و الرقابة المسبقة، وفي نفس الوقت يمنحها المسؤولية في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالاستثمار و الاستغلال و التسويق و المبادلة، إذ تعتبر تلك المسؤولية استلزاما لتسيير مالي سليم.

وهكذا وابتداء من 1988، أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تتميز باستقلالية، وهذا من خلال اعتبارها شركات مساهمة، متخلصة في ذلك من كل وصاية إدارية حتى يمكنها تحقيق حرية المبادرة، ويمكن اعتبار هذه الاستقلالية ما هي إلا حلقة من حلقات الإصلاح الاقتصادي العام.

2-5 الخوصصة:

يرجع سبب لجوء الجزائر لخوصصة مؤسساتها العمومية إلى عدم نجاعة وفعالية هذا القطاع، وظهوره بصفة سلبية بعد انخفاض أسعار البترول، وتدهور وضعيته مما شكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة، في الوقت الذي كان فيه من الواجب أن يكون مصدرا للتمويل وتنمية الاقتصاد الوطني.

فلقد تميزت المؤسسات العمومية في بداية الثمانينات بضعف الإنتاج ولم تستطع تغطية نفقاتها، " ولم يرتفع الإنتاج الوطني الخام؟ إلا بنسبة 2.3% (خارج المحروقات والإنتاج الزراعي) مع توقع ارتفاعه بنسبة 6.6% في أواخر الثمانينات وهذا راجع إلى جمود الإنتاج الصناعي، وعدم استعمال المؤسسات العمومية لكل طاقاتها الإنتاجية والتي لم تتعدى نسبة 52%، مما أدى إلى عجزها ماليا، وإضافة إلى رفع أجور المستخدمين بشكل لا تتماشي والقدرات المالية لهذه المؤسسات.

ومن أسباب تدهور وضعية القطاع العام، انعدام المنافسة، مما يؤدي بها إلى فقدان الفعالية وخاصة وأن الدولة تطبق أسعارا للمنتوجات والخدمات أقل من تكلفة إنتاجها (أقل من سعر السوق)، وكذلك الفائض الموجود في العمالة، الشيء الذي يؤثر على نشاط المؤسسة فيعرضها إلى خسائر مستمرة مما يستدعي الدولة لتمويل هذه الخسائر، ونظرا لمحدودية قدراتها على التمويل فإنه يعرض ميزانية الدولة إلى العجز، الشيء الذي يجعل الدولة تلجأ إلى الاستدانة الأجنبية أو الإصدار النقدي لتغطية هذا العجز.[45]

---

[44] القوانين الست المذكورة هي: رقم 88-01: المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، رقم 88-02: المتعلق بالتخطيط، رقم 88-03: المتعلق بصناديق المساهمة، رقم 88-04: المتعلق بقانون التجارة والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، 88-05: المتعلق بقوانين المالية، 88-06: المتعلق بنظام البنوك والقرض

[45] بوصنبورة مسعود،" دور الدولة في تسيير عملية الخوصصة"، أعمال الملتقى الوطني حول خوصصة المؤسسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات التشريعية والحكم الراشد، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، يومي 18 و19 أفريل 2011، ص 20

رغم الإصلاحات التي بدأت فيه الجزائر وخاصة فيما يتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية في سنة 1988، والتي كانت غبر كافية، بقي القطاع العام متميزا بـ:

*تبعية القوية للأسواق الخارجية على مستوى التموين والتكنولوجيا كنتيجة للإنتاج الضعيف ما بين القطاعات.

*استعمال ضعيف للقدرات الإنتاجية والمقدرة بمعدل 50%

*التحكم غير الكافي لعملية الإنتاج الذي لا يسمح بتكييف سريع للتغيرات التكنلوجية ولمتطلبات السوق الداخلية والخارجية

*المنافسة الخراجية الضعيفة لمؤسستنا الصناعية[46]

المطلب الثالث: محددات ممارسة المقاولاتية في الجزائر

1-المقاولاتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

هناك تشابه بين المشاريع المقاولاتية والمشاريع الصغيرة فكل منهما تمتلك مزايا تخدم وتحقق مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا للعمل والنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتميز المشاريع المقاولاتية عن بقية المشاريع باعتمادها على الإبداع والابتكار، وقد اشار العديد من الاقتصاديين إلى وجود نوعين من المشاريع الصغيرة وهما: المشاريع الصغيرة التقليدية أو النمطية والمشاريع الصغيرة النامية أو هي المشاريع المقاولاتية أو غير النمطية وكما يسميها البعض المشاريع الريادية.

	أوجه الاحتلاق	
المعيار	**المقاولاتية**	**المؤسسة الصغيرة**
الابداع	ترتبط المقاولاتية بالإبداع في نشاطها	لا ترتبط بالإبداع
النمو	تهتم المقاولاتية بالنمو السريع	لا تهتم المؤسسات الصغيرة بالنمو السريع
الأهداف	أهدافها أكبرمن أهداف م.ص فأهدافها استراتيجية	أهداف بسيطة
الحجم	قد يكون في البداية وقد يكون كبير	صغير الحجم

[46] نفس المرجع السابق بوصنبورة مسعود،" دور الدولة في تسيير عملية الخوصصة"، أعمال الملتقى الوطني حول خوصصة المؤسسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات التشريعية والحكم الراشد، كلية الحقوق والآداب والعلوم. الاجتماعية.

السوق	محلية ودولية حسب الطلب والتسويق	سوقها في الغالب محلية
المخاطرة	ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تأتي بالجديد	عنصر المخاطرة أقل
الأرباح	أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار	أرباحها عادية
التسيير	في غالب الأحيان تكون مؤسسة فردية	مجلس الإدارة

47

أصبحت المقاولاتية ضرورة في ظل التغيرات العميقة التي أصبح يشهدها العالم، وقد تميزت الحقبة الأخير خصوصا مع بداية القرن الحالي ميولا كبيرا للاقتصاديات نحو المقاولاتية لما لها من آثار إيجابية من حيث النمو وحماية الاقتصاد من صدمات الشركات العظمى. هذا التغير جعل الدول والمؤسسات تركز أكثر فأكثر على الحرف والمهارات الأساسية، والتوجه نحو نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للأفراد فقد ظهرت أشكال جديد لتنظيم العمل منها عمل حر أو مستقل، العمل في المنزل، العمل بنظام الدوام الجزئي، والعمل المقسم. كما أن التحولات الاجتماعية تظهر وتفرض بقوة على المؤسسات والقائمين عليها بعض المصطلحات (التغيير التطوير، عدم التأكد التعقيد، الابتكار) والتي تفرض ضرورة مواكبتها والتماشي معها. لذلك لابد على المقاول أن يستثمر التغيرات والتطورات والتي تساعده على البروز والظهور، إذ لابد من استغلالها من خلال ممارس ريادية مبدعة، كإدراج تقنيات حديث في عمل مؤسسته أو طرح أفكار وثقافة جيدة بين أفرادها، فالمقاول الناجح دوما على اطلاع بآخر المستجدات في عالم الأعمال والاستثمار على كل الأصعدة التقني، الاداري.... إلخ، ويسعى دائما لمواكبتها.[48]

2-القيم الشخصية للمقاول:

هو الشخص الذي لديه خصائص وسمات معينة ويحبذ النشاط بشكل مستقل إذاكان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة وهو الذي يقود التطور الاقتصادي

[47] مذكرة ماجيستر قسم علوم اجتماعية جامعة سطيف من اعداد لونيسي ريم بعنوان المعوقات الاجتماعية للممارسات المقاولاتية ي ال جزائر2015/2014 صفحة217-218

[48] مذكرة ماجيستر قسم علوم اجتماعية جامعة سطيف من اعداد لونيسي ريم بعنوان المعوقات الاجتماعية للممارسات المقاولاتية ي ال جزائر2015/2014 صفحة 217-218

مما يجعل المقاولون ينطلقون هو الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد، والرغبة في الحرية في أداء العمل، وتأتي في درجة أقل الرغبة في امتلاك السلطة، حيث أن الرغبة في الذهاب إلى بعيد تمكن من تجاوز الحواجز والمصاعب وغالبا ما يكون هذا هو هدف كل من يرغب في إنشاء مؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا إضافة لكون المقاول يفضل أن يبقى حرا في توجيه وتسطير أهدافه والحكم بذاته واختيار إطار علمه ومساعديه.[49]

3-محددات المقاولة في الجزائر:

إن السوق الجزائرية باعتبارها سوقا نامية، تعتبر مجالا خصبا للاستثمار، إلا أنها وكغيرها من الدول الحديثة النشأة والتوجه نحو اقتصاد السوق، قد تواجه مجموعة من التحديات التي يجب على المقاول الإلمام بها ومحاولة تكييف مؤسسته لتصبح قادرة على اقتناص فرص الأعمال، وتتمحور هذه المحددات حول ما يلي:

أ-المقاول والسلع الصينية

الحمى الصينية رافقت انفتاح السوق الجزائرية، التجار غير الشرعيون ذهبوا بعيدا وبشكل سريع، فقد لعبوا دور الرواد وعرفونا بالمنتجات، مصادر التموين، المفاوضات المتعلق بها. حصة الصين من الواردات الجزائرية لم تتوقف عن النمو السوق الجزائرية أصبحت مشبعة بالبضاعة الرديئة والمغشوشة، ففي فترة سابقة تمكن التجار من تضليل المستهلك، وهذا لا يعني بالضرورة أن الصين تنتج سلع رديئة فقط، والدليل على ذلك هو أن 50 من منتجاتهم تصدر إلى فرنسا وإسبانيا والى وجهات أخرى، ومن هنا يجب التفكير في منافسة المنتجات النهائية الصينية من النوع الرديء، اعتمادا على صناعة منتجات جديدة انطلاقا من مواد صينية جيد.

ب) -السوق الموازي:

ظهر هذا المفهوم أول مرة بشكل رسمي من خلال تقرير "BIT" في كينيا سنة 1972 حيث تحدث التقرير عن أن المشكل الاجتماعي في البلدان النامية ليس البطالة، ولكن توسع قطاع شعبي ينشط في إنتاج السلع والخدمات بشكل غير رسمي، هذا التوسع غداه النزوح الريفي إلى مدن العالم الثالث ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة. [50]

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة

[49] مذكرة ماجيستر قسم علوم اجتماعية جامعة سطيف من اعداد لونيسي ريم بعنوان المعوقات الاجتماعية للممارسات المقاولاتية صفحة-220

[50] الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جـــامعة الوادي إعداد أ. خذري توفيق د. حسين بن الطاهر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم يومي:05-06 / 05 / 2013

لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

1-المؤسسة العائلية في الجزائر

إن المؤسسة العائلية هي النواة الأبرز للنسيج الاقتصادي، لاسيما في الدول النامية، هذا ما يؤثر بشكل مباشر على هيكلها التنظيمي، ونظام التوظيف واتخاذ القرار، فالمؤسسة العائلية لا يمكن ضبطها من خلال الأنماط القانونية أو حجم المؤسسة، وإنما من خلال تفاعل الثنائية المؤسسة العائلة فهي في أغلب الأحيان تمرر الملكية إلى الجيل الثاني. فروح المؤسسة تتغذى من روح العائلة، إضافة إلى أن العائلة هي مجال للتعاون، تحل الثقة مكان المصلحة أو المنفعة. "فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية تأسست على الشكل المتعارف عليه، حول ديناميكية زوجية(زوج وزوجة وأحيانا الأولاد)، أما الجزائرية فيدور هيكلها حول روابط الدم (الأب والأبناء، وأحيانا الأعمام والأخوال)، أما الزوجات وزوجات الأبناء وبقية الأقارب فهم في الغالب على هامش عمليات الإنتاج واتخاذ القرار إن الأسرة الجزائرية تتبع النمط الأبوي منذ قدم التاريخ، فالسمة الأبوية هي السمة الأساسية لمجتمعنا، ويشير النظام الأبوي إلى نمط وتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية على أساس هيمنة الرجل على المرأة ،وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا على محوري السن والجنس.

1-القطاع الخاص:

يتميز القطاع الخاص الجزائري، بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الفردية العائلية الصغيرة الحجم، تعاني من ضعف رأس المال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، وتستخدم تكنولوجيا أقل تطورا. حيث تتجه إلى المجالات التي تتميز بارتفاع الأرباح، ولا تخضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة.[51] فالمتتبع للقطاعات الأكثر استثمارا في الجزائر-خلال السنوات العشرة الأخيرة-يراها تتجه نحو قطاعات التجارة والخدمات والأشغال العمومية، على حساب القطاع الإنتاجي ما يؤكد عدم فعالية المقاول الجزائري من جهة؛ وتخوفه من العملية الإنتاجية من جهة أخرى، هذه الأخيرة تتسم بارتفاع المخاطرة، من أجل الالتفاف على المنافسة المباشرة مع المنتج الأجنبي -خاصة الصيني-ويكتفي بدور الموزع والمسوق لها.

أما المقاول في مجال الإنتاج -خاصة التحويلية منها-فان الإجراءات الليبرالية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وبالذات حرية الاستيراد وتخفيض قيمة العملة، وعدم فرض القيود على المدفوعات الخارجية، أثرت سلبا على نشاط القطاع وكرست للمنافسة الشديدة غير المتكافئة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المماثلة الواردة من الخارج هذا ما جعل المستثمر الجزائري يفضل استيراد السلع من الخارج وإعادة بيعها في الجزائر من أجل تحقيق هوامش ربح في إطار ما يصطلح على تسميته اقتصاد البازار.

-العناقيد الصناعية:

[51] الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جـــامعة الوادي الوادي إعداد أ. خذري توفيق د. حسين بن الطاهر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم يومي:05-06 / 05 / 2013

الفصل الثاني

انطلاقا من واقع أنه لا يمكن أن يعزل المقاول نفسه ومؤسسته عن متغيرات بيئة الأعمال التي توفر له مجموعة من الفرص، كما قد تحمل له مجموعة أخرى من التهديدات. فالنظرة القطاعية التي تبتي نظرتها انطلاقا من جميع الصناعات ذات المنتوج النهائي المتشابه تعد قاصرة، عكس تلك المبنية على العنقود الصناعي، الذي يعتبر سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة، سواء في إطار التكامل (الأمامي أو الخلفي أو الأفقي) من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا أو حتى المستهلكين وقنوات التوزيع...الخ.

فالعناقيد الصناعية تعد داعما حقيقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –بشكل خاص–من خلال وجود نوع من الارتباط والتكامل في إطار التعاون والمصالح المشتركة. [52]

ففي صناعة الأحذية الايطالية –التي تعد رائدة في المجال–هناك العديد من الصناعات الداعمة والمرتبطة بها بشكل مباشر، مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز العالمي من خلال الفاعلين في البيئة الواسعة، تبدأ بمعاهد التصميم المختصة، مصانع الجلود، ولا تنتهي بصناعة الآلات الإنتاجية. إن الاقتصاد الجزائري قادر على تطبيق هذه الصيغة في كثير من الصناعات، كالنسيج والجلود والميكانيك، عن طريق إنشاء معاهد مختصة وإيجاد روابط منطقية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في ظل طلب محلي، وبالتالي دفع هذه الصناعات لتتشكل على هيئة عنقودية تعمل على تعزيز قدرتها التنافسية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بدخولها، كما أن حجمها صغير ومتقارب وعددها كبير، مما يصعب احتكارها للسوق إلا في ظروف استثنائية وهنا يبرز دور المقاول القادر على الإبداع سواء من خلال إنتاج منتج جديد أو تجديد منتج سابق، أو اختراق أسواق جديدة من جهة، أو إنشاء شبكة علاقات مع مؤسسات أخرى تمكنه من إيجاد موقع لنفسه في إطار العنقود الصناعي والاستفادة من سلاسل القيمة للمؤسسات الأخرى، رغم هذا فان واقع المقاول الجزائري لا يزال مرهونا بالتبعية للأسواق الخارجية في عدة مجالات، فهو يضطر في كثير من الأحيان إلى الرفع الفجائي في الأسعار نتيجة ارتباطه بمادة أولية مصدرها الأسواق الخارجية، وقد يوقف نشاطه الإنتاجي لعدم توفر قطع الغيار، إضافة إلى هذا قد يتذبذب إنتاجه–خاصة الصناعات الفلاحية– نتيجة تذبذب الموسم الفلاحي، فقد تتوفر الطماطم الصناعية، والمشمش والتمور بأسعار مغرية وتنافسية، إلى درجة قد تغري المقاول لدخول هذه الصناعة، إلا أنه قد يصطدم في الأعوام اللاحقة بتحقيقها لأسعار قياسية.[53]

المبحث الثاني: المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في فعاليات المقاولاتية في ميدان الدعم والتجهيز للأفكار والمشاريع التي تهدف إليها من خلال الدعم والتطوير والمساهمة الاجتماعية والدولة فيما بعضها ولهذا سوف نتطرق في مبحثنا إلى تعرف على مفهومها وعلاقاتها بدور التنمية في مجالها

[52] نفس مرجع الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جـــامعة الوادي الوادي إعداد أ. خذري توفيق د. حسين بن الطاهر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم يومي:05-06 / 05 / 2013

[53] نفس مرجع الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جـــامعة الوادي

الفصل الثاني

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغير والمتوسطة

هناك العديد من التعريفات والمصطلحات التي تعبر عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأن نقول مثلا المنشآت أو الوحدات الصغيرة ،أو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، أو المشاريع الدقيقة الحجم ،وكلها عبارات أو مصطلحات نعني بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وتدخل في إطارها ،والملاحظ غياب الحدود الفاصلة بين هذه التعابير والمصطلحات ،وإن وجدت فهي تختلف اختلافا كبيرا من نشاط اقتصادي إلى آخر ،و حتى في المكان فمثلا في الجزائر نستعمل مصطلح أو عبارة: "الصناعات الصغيرة والمتوسطة" [P.M.I]" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [P.M.E] " ولا يوجد في الغالب حدا فاصلا بين هذه وتلك .[54]

. اختلاف المعايير المستعملة في قياس حجم المؤسسات: هناك صعوبة كبيرة في تحديد تعريف واحد بين مجموع دول العالم، وذلك راجع لاختلاف الوسائل والمعايير المستخدمة في مقياس حجم المشروع، تختلف وتتعدد وهي معايير نسبية غير ثابتة تختلف صحتها من مجال إلى أخر، وعموما فإن أي تعريف يقدم لهذه المؤسسات يقوم إما على أساس كمي أو نوعي.

. المعايير الكمية: يقوم هذا التصنيف على عدد العمال، أو حجم العمالة ورأس المال وحجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسة .... الخ.

وفي الجدول التالي نلخص فيه كيفية استخدام المعايير الكمية للفصل بين المؤسسات الصغيرة والأخرى بالاعتماد على رأس المال والعمال.

. المعايير النوعية: يعتمد هذا التصنيف على وجه العموم على التكنولوجيا المستعملة والإنتاج الموجه للسوق المحلي، استقلالية المؤسسة من الجانب المالي، مسؤولية الأشخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن اختلاف المعايير وتعددها يزيد من صعوبة تحديد التعريف بالاعتماد على الأسس والمعايير المقدمة عند الاختيار للمعايير المناسبة:

وفي هذا الصدد نجد كثير من الدول أو أغلبها تعتمد إما على حجم العمالة أو على رأس المال الثابت كمعيار لقياس حجم المؤسسة أو المزيج بين هذين المعيارين

*لا يوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدم الاتفاق بين مجموع دول العالم المتقدم أو المتخلف على إعطائها التعريف الواحد المميز لهذا النوع من المشاريع وقد أعتمد في إعطائها التعريف الخاص بها على عدة معايير منها: [55]

أولا: التعريف البريطاني:

[54] مناصر شهير "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية المنتوج الوطني " دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم "algal " بالمسيلة ـ مذكرة تخرج ـ ليسانس، المركز الجامعي بالمدية ،2004/2003، ص12.

[55] مناصر شهير " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية المنتوج الوطني " مرجع سابق، ص: 14

الفصل الثاني

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1955 م المشروع الصغير والمتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي ويضم الشروط التالية:

. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

. حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 6 ،65 مليون دولار أمريكي.

. عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.

ثانيا: التعريف الأوروبي:

يقوم هذا التعريف الصادر عن الاتحاد الأوروبي، على المحددات التالية.

. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي.

. حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

. عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل أو موظف.

ثالثا: تعريف دول جنوب شرق آسيا.

دول جنوب شرق آسيا كغيرها من دول العالم أوجدت أو أقامت تعريفاتها على محددات خاصة بها وتتلاءم معها وتختلف عن الدول الأخرى.

التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا[56].

الرقم	الدولة	معيار المقياس كحد ادني
1	اندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 25 عامل
3	لفلبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورة	أقل من 50 عامل

–ومن جهة أخرى حيث قام المشرع الجزائري بتحديد حدود تعمل على توضيح هذه المؤسسات:

*المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقيق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار، أو يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

[56] د/نبيل حواء، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم "algal " بالمسيلة ـ مذكرة تخرج ـ ليسانس، المركز الجامعي بالمدية ،2004/2003، ص40.

الفصل الثاني

*المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10الى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم عملها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

*المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل ما بين 50 الى 250 شخص ويكون رقم اعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.[57]

تعريف شامل "مجموعة المشاريع التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ تقييم العمل "[58]

المطلب الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتسم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها من المؤسسات الاخرى بحث تساهم من قريب وبعيد بالإضافة الى عوامل اخرى في نجاحها وفشلها من هنا سوف نتطرق في هذا المبحث لاهم الخصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

1-خصائصها الإيجابية:

1-1سهولة وبساطة الانشاء والتكوين:

يمكن القول ان للإنسان سواء كان متعلم أو غير متعلم يمكنه برأس مال محدود أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لقضاء حاجاته كما لا يحتاج الى انظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة. وهذا ينطبق على شبابنا المتعلمين حيث ان اجراءات التأسيس ومتطلبات اقامة وادارة العمل الصغير بسيطة جدا مقارنة مع اقامة وادارة الاعمال الكبيرة وهذه البساطة تجعل بإمكان أي شخص مهما كانت ثقافته وامكانياتهم محدودة قادرا على اقامة عمل خاص به.

1-2المرونة العالية:

تمتعها بالمرونة العالية وبقدرة كبيرة على تغيير، هذه الميزة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وذلك لأنها تملك جهاز اداريا وتنظيميا أكبر يجعلها أقل قدرة على تحسس الأخطار ومعالجتها

هذه الخاصية مهمة بل قد تكون أحد أسباب الانتشار الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحتى إذا فشل العمل واضطر صاحبه الى تصفيته فقد تكون أحد أسباب التصفية هو سرعة إدراك صاحبه للأخطاء المرتكبة مما يدفعه الى اعادة تأسيس باسم ا لممارسة نشاط مغاير والاستفادة من الخبرة التي حققها في المحاولة السابقة

3-العوائد المالية الكبيرة:

[57] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة رقم 4 العدد قانون رقم 1-18 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة 2001/12/12 ص 6-5

[58] د/محمد محروس إسماعيل "اقتصاديات الصناعة والتصنيع " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ط:1992، ص :11.

حسب دراسات التي سبقت في الدول المتقدمة الولايات المتحدة الامريكية مثلا والتي قارنت بين العائد على رأس المال لسنوات 1980-1996، وجدت بأن العوائد التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكبر منها للمؤسسات الكبيرة وهذا حصل في السنوات الرخاء وفي السنوات الكساد على حد السواء.

يمكن القول ف الاخير أن هذه المؤسسات حققت عوائد مالية أعلى مما تحققه المؤسسات الكبيرة وهي نتيجة أيضا لميزة الحجم الصغير إذ تجعل صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة متحمسا لاستخدام موارده بكفاءة عالية.[59]

1-4القدرة على جذب المدخرات:

لا تواجه هذه المؤسسات في مشكلا في توفير الاموال الازمة لتمويلها مجانة بالمؤسسة الكبيرة، سواءمن القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المؤسسة وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الدول النامية يعتمد معظم أصحاب المؤسسات والمتوسطة على مصادرهم الذاتية ومدخراتهم في تمويل مؤسساتهم نظرا لضعف الجهاز المصرفي في تقديم خدمات تمويل الاستثمارات.

1-5سهولة الادارة وبساطة الهيكل التنظيمي:

أي يقوم بإدارة هذه المؤسسة شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص وسهولة اتخاد القرارات وسهولة في التواصل وربط العلاقات بين اصحاب المؤسسة والعاملين.

1-6 استغلال جيد للطاقة الانتاجية:

بفضل الامكانيات المتوفرة من الناحية السيطرة والتحكم في عناصر الانتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيده العملية الانتاجية، مما يؤدي الى رفع الكفاءات الانتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظرا لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الانتاج.[60]

1-7 الاعتماد على طلب المحلي وخلق تنمية متوازنة:

تعتمد على خدمات معينة مثل الزراعية وخدماتية مثل:

-المراعي ومزارع ومعامل صنع الالبان والجبن

-معاصر الزيتون والحبوب

-خدمات التعليب والاشهار لخلق طلب والعرض

1-8 تشمل انخفاض قيمة راس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والادوات

[59] مذكرة ماجيستير تحت عنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعداد غبولي أحمد سنة 2010_2011الصفحة 14-15-16

[60] مرجع سابق مذكرة ماجيستير تحت عنوان تأهيل المؤسسات الصيرة والمتوسطة من إعداد غبولي أحمد الصفحة 15-16

التي يتألف منها خط الانتاج في المؤسسات الصيرة والمتوسطة وقلة المخزون السلعي من الموارد الاولية والمنتجات النهائية، وارتفاع نسبة رأس المال الى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات الى سيول بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة فان ذلك يتيح للمؤسسات الصغرة والمتوسطة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة بعكس المؤسسات الكبيرة.

2-الخصائص السلبية:

2-1 تدني مستوى التكنولوجيا:

لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمار ذو قيمة مرتفعة، وليد عاملة ذات اختصاص، وبالتالي فان المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة أن النظام المعلوماتي يتميز بقلة التعقيد مما يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال.

2-2 معدلات الوفاة والفشل العالية:

من اهم خصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو انها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية والغلق من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، إلا أنه اعلى نسبيا في السنوات الأولى فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين بأنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام،50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من عشرة سنوات عن تصفية هاته المؤسسات لا يعني بالضرورة فشلها، فقد يحصل ذلك لأسباب أخرى إلا أن الفشل هو السبب الرئيسي في التصفية.[61]

2-3 اختلاف أنماط الملكية:

حيث يغلب نمط الملكية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي تتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وادارية متميزة.[62]

ب) تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل القانوني للمؤسسة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لمعيار الشكل القانوني إلى نوعين:

المؤسسة الفردية.

شركات الأشخاص.

[61] مرجع سابق مذكرة ماجيستير تحت عنوان تأهيل المؤسسات الصيرة والمتوسطة من إعداد غبولي أحمد الصفحة 15-16

[62] مرجع سابق مذكرة ماجيستير تحت عنوان تأهيل المؤسسات الصيرة والمتوسطة من إعداد غبولي أحمد الصفحة -16

كل شكل من هذه الأشكال له خصائص ومميزات وتعريف خاص به:

اولا: المؤسسة الفردية:

المؤسسة الفردية هي مؤسسة يملكها شخص واحد ويتمتع بكافة حقوق الملكية المتصلة بموجوداتها كما أن المسؤول عن كافة ديونها والتزاماتها اتجاه الغير، بالإضافة إلى انه من يتخذ القرار وجميع الأرباح هي من ممتلكاته[63]، كما إن هذه المؤسسات تتمتع بمجموعة من الخصائص أبرزها:

-سهولة إجراءات تأسيسها وتصفيتها.

- محدودية رأس مالها مما يحد من إمكانية نموها وتوسعها.

- أنها الأكثر شيوعا بين أشكال المؤسسات.

ثانيا: شركات الأشخاص:

تعتبر شركات الاشخاص امتداد للمؤسسات الفردية من حيث الملكية الخاصة لحصص رأس المال والمسؤولية غير المحدودة للشركاء والمتضامنين عن ديون الشركة، ولكنها تمتاز عن المؤسسات الفردية بقدرتها على جمع أكبر من رأس المال، أضف إلى ذلك فان ما في أعمالها (الربح أو الخسارة)[64]

توزع على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال، هذا وتتضمن شركات الاشخاص عدة أشكال أخرى مبينة كمايلي:

1-شركة التضامن: وتكون شركة التضامن من عدد من الاشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن عشرون، إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة الإرث.

2-شركة التوصية البسيطة: وتتألف شركة التوصية البسيطة من فئتين من الشركاء، الشركاء المتضامنون وهم الذين يتولون إدارة الشركة والشركاء الموصون الذين يشاركوا في رأس مال الشركة

3-الشركة ذات المسؤولية المحدودة: وتتألف هذه الشركة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين شخصا، وتتميز هذه الشركات عن سابقيها من شركات الاشخاص بمحدودية كافة الشركاء بمقدار حصصهم في رأس المال. [65]

تصنيف على أساس توجهها:

ينبثق من هذا التصنيف الأشكال التالية:

---

[63] د. علي حسين علي وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال _ دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط [1]. _**1999** ص[65]

[64] كلي فورد، م بكومباك، تحرير وتدقيق الدكتور رائد السمرة، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، **1989** ص[534]

[65] علي حسين وآخرون، مرجع سابق، ص66

أولا: مؤسسة عائلية: ما يميز هذا النوع أن مكان إقامة المؤسسة هو المنزل، وتعتمد على عمل أعضاء الأسرة الذين يساهمون في إنشائها، وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبيا تتواكب مع وفرة العمل وقلة رأس المال، وتنتج منتجات تقليدية وبكميات محدودة، كصناعة الأحذية والصناعة الحرفية...الخ.

ثانيا: المؤسسات التقليدية: وهي لا تختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية لأنها تعتمد على عمل أعضاء الأسرة، ولكن بإمكانها الاعتماد على عمال إجراء، ويتزايد هذا القدر على نحو طردي مع حجم الورشة، وعليه فهي تختلف عن المؤسسات الأسرية في كون إقامتها مستقلة عن المنزل.

ثالثا–التصنيف على أساس العمل:

اولا: المؤسسات غير المصنعة: يجمع هذا النوع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، فيعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط يدوي يقدم سلعا للزبائن حسب احتياجاتهم. [66]

ثانيا: المؤسسات المصنعة: وهي تتميز عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، من حيث طبيعة السلع واتساع أسواقها.

*الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء لتنظيم علاقات العمل داخل المؤسسة وذلك من خلال توضيح صلاحيات ومسؤوليات الملاك أو الشركاء تفاديا لنشوب النزاع خاصة في توزيع الأرباح وتسديد الديون، بالإضافة إلى إحصاء هذه المؤسسات وكذا معاملتها ضريبيا، ونجد أن التصنيف حسب النشاط يوضع ما إذا كانت المؤسسة صناعية أم خدماتية، كذلك التصنيف على أساس التوجه للمؤسسة الذي يبين من يملك المؤسسة ومن هم العمال هل هم أفراد الأسرة أم خليط بين أفراد الأسرة وأجراء، ويبين كذلك هذا التصنيف إقامة المؤسسة، ونستنتج أيضا أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة، فهي تخضع لجميع التصنيفات السابقة، فعلى سبيل المثال، مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وهي مؤسسة عائلية مختصة في الصناعات التحويلية: وبالتالي فهي تخضع للتصنيفات السابقة. [67]

رابعا – التصنيف على أساس طبيعة المنتجات:

–مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: حيث يرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع:

–كتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود والاغذية والنسيج.

–مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في: المؤسسات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء.

[66] حاف سيترهل، ترجمة د. مليب بطرس، منشئات الأعمال الصغيرة اتجاه في الاقتصاد الكلي، الدار ة الدولية للنشر والتوزيع مصر **1989** ص[10]

[67] نفس المرجع السابق حاف سيترهل، ترجمة د. مليب بطرس، منشئات الأعمال الصغيرة اتجاه في الاقتصاد الكلي، الدار ة الدولية

الفصل الثاني

– مؤسسات إنتاج السلع التجهيز : تتميز صناعة سلع التجهيز عن مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية والوسطية بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال ونرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط إنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون خاصة في البلدان المصنعة.[68]

المطلب الثالث: دور الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كان اهتمام الدولة الجزائرية في دعم هذه المؤسسات في تطبيق برامج اعد خصيصا لهذه القطاعات حسب ما جاء في القانون الصادر 2001/12/12 تحت رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنص كآتي "تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في ايطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برنامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وذلك بفرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية."

اعتمدت الجزائر على جملة من الآليات والبرامج من أجل إعطاء دفعا قويا للمؤسسات الجزائرية حتى تصبح أكثر تنافسية مقارنة مع مثيلاتها في العالم ويظهر ذلك في العديد من المجالات.

في مجال التأهيل:

إنّ إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب للمنظّمة العالمية للتجارة تحتّم الإسراع في تأهيل قطاع المؤسسات ص وم بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق المقاييس المعمول بها عالميا للصمود أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالية واكتساب أسواق جديدة[69]

وحتّى تتمكن مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدّت الوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات ص وم بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتدّ إلى غاية 2013، وتتمثّل أهدافه الأساسية فيمايلي:

1)تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية، وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات ص وم، بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفّرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية تطور جهوي للقطاع.

2) تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى ايجاد تنسيق ذكي وفعّل بين المؤسسة ص و م، ومكوّنات محيطها القريب.

3)إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطّط تأهيلها.

---

[68] اعداد: الباحثة برنو نور الهدى – المركز العربي الديمقراطي موقع https://democraticac.de/?p=40830 المركز الديمقراطي العربي 8. ديسمبر 2016

[69]) عبد الفتّاح بوقنة،" مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مجلات (فضاءات، ال عدد2، 2003).

4)المساهمة في تمويل مخطّط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الأيزو)، ومخططات التسويق.

5)تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية عالية وفعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيّم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات ص وم والتقليل من حدّة الاقتصاد غير الرسمي، ووضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات ص وم، وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني.[70]

ترقية المناولة والشراكة: تعتبر ترقية المناولة والشراكة خيار استراتيجي ومحور جوهري يعوّل عليه كثيرا من أجل استقطاب الخبرات والمعارف، ورصد التمويلات، وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء مستجدّات الساحة الدولية في ظلّ العولمة، فالمناولة الصناعية من أهمّ الوسائل لتنمية القطاع، والأداة المفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات ص وم، لذا تقوم الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها، مثل بورصات المناولة والشراكة الجهوية المتواجدة حاليا.[71]

وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تمّ تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة، يلتقي فيه المناولون، والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تمّ تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكوّنة له. وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس ترقية المناولة فيمايلي:

-اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.

-تشجيع التحاق المؤسسات ص وم الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

-ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجنبيين.

-تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

-تشجيع قدرات المؤسسات ص وم الجزائرية في ميدان المناولة.

ترقية التشاور: تعتبر عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها الوزارة لتفعيل نشاط المؤسسات ص و م، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات ص و م، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية

[70] نفس مرجع **عبد الفتّاح بوقفة،"** مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلات (فضاءات، ال عدد2، 2003).
[71] **محمد النعمان بتيش،"** الاستثمار بوابة الازدهار"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد02، الجزائر)، مارس 2003، ص10

الفصل الثاني

قصد إعداد مخطط الإستراتيجية لترقية القطاع، وقد تدعّم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم في المادة 25، وذلك بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. [72]

1)المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الإطار القانوني: نصّ *القانون* رقم 01/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12 الأمر التنفيذي رقم 03/80 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن عمل وتنظيم المجلس الوطني الاستشاري CNC حيث تم إنشاء CNC من طرف رئيس الحكومة، وانتخاب أعضائه يوم 2003/09/15.[73]

مكوناته: -يتكون من 85 عضو، يمثلون 36 جمعية وجمعية أرباب الأعمال

- يتكوّن من لجنة دائمة تضم:

-لجنة دراسات وتنمية استراتيجية المؤسسات ص و م.

-لجنة دراسات العلاقات وتحسين نظام المعلومات.

-اللجنة المالية والاقتصادية.

-لجنة الشراكة والتعاون وترقية الصادرات.

مهامه: من بين المهام الأساسية ل CNC ما يلي:

بث روح التحاور والتشاور بصفة دائمة ومنتظمة بين السلطة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول المشاكل المتعلقة بالتطور الاقتصادي خاصة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجميع المعلومات الاقتصادية حول الشركاء المهنيين وجمعيات أرباب العمل من أجل إعداد السياسات الاقتصادية لترقية القطاع.

استراتيجيته تشجيع إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

أن يكون منظمة نزيهة وشفافة من أجل أن تكون له مصادقيه واستقلالية.

توحيد الخبرات ودعم احترافية ومبادرات أعضائه.

العمل والشراكة مع ممثل أرباب العمل والنقابات.

الاستفادة من التعاون الدولي من أجل تطوير قدراتها.

أهدافه:

[72] http://www.pmeart-dz.org ; /Fr/ document/. doc.html (20/01/2006), op.cit.

[73] الملتقى الوطني حول مشكلة استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 6-2017/12/7 الدكتور عمر فرحاتي

المبادرة في التشاور مع السلطة من أجل المساعدة على توضيح رؤى CNC في إعداد استراتيجية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المساهمة في تطوير محيط PME من أجل إنشاء محيط نشيط والحث على الاستثمار.

الاستفادة من تكوين أعضاء المجلس الدائمين والمنتخبين.

تقوية هياكل المجلس من خلال مساهمات الكفاءات الوطنية والدولية.

تدعيم مشاريع البحث والمتعلقة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحاور الكبرى لخطة عمل 2005:

تطوير هياكله السياسية وهيئته الدائمة.

وضع مسعر نوعي على صعيد الجمعيات المهنية.

تعميق محاوره الأربعة للتدخل بتشجيع وبعث أشغال لجنته.

تطوير علاقات الشراكة مع الجمعيات الوطنية والدولية.

إنشاء شبكة مساعدة تقنية لدى PMEخاصة من خلال أقطاب الكفاءات العمومية والخاصة.

*المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية:

من بين أسباب التضارب في المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص وم، غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم لسدّ هذا الفراغ، وتسعى في هذا الإطار وزارة المؤسسات ص وم، إلى بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعّال يمكّن المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية من استغلاله في ظروف أحسن، هذه المنظومة المعبّر عنها في القانون التوجيهي ببنك المعطيات، ترتكز على المؤسسة عن طريق المعطيات التي توفرها وتتوجّه إليها في آن واحد بفضل توفير المعطيات الاقتصادية والإحصائية لتوسيع نشاطها. [74]

وقد تمّ تجنيد مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقدّر بـ 100مليون دينار جزائري لإنجاز مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاقتصادية، من بينها 05 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب، الفلين والورق، الصناعات النسيجية، الخدمات المقدّمة للمؤسسات ولإلكترونيك والإلكترو تقني والإعلام الآلي.

إنّ هذه المؤسسات ستمكّن الوزارة لا محالة من أخذ صورة دقيقة عن وضعيّة مختلف قطاعات النشاط وستتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك معلومات.

[74] موقع الكتروني –http:// www. pmeart-dz.org; opacity

الفصل الثاني

عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها التحول نحو اقتصاد السوق كان من بينها هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقامت بإنشاء مجموعة من الهيئات المختصة في هذا المجال تتمثل أهمها فيما يلي:

1/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، تم تحولت لنصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فأنها أيضا توكل بالمهام التالية:[75]

تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛

وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا. [76]

2/الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها ".

مهام الوكالة: لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

-ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها

-استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب

-منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها

[75] ملتقى حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر أراشده عزيرو جامعة ا بن خلدون بتيارت صفحة 1-2-3

[76] الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 10/05/أ 1993، العدد64.

-تسيير صندوق دعم الاستثمارات

-ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار

-مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة

-تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.

ويظم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات، حيث تظم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، مديريات الضرائب، الوكالات العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديريات السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة ، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في إنجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة.[77]

كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائيه وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

3/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (*FGAR):

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق ما يلي:[78]

*التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات؛ تجديد التجهيزات؛ توسيع المؤسسات.

*إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة

*ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

*ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.

*ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها

---

[77] مذكرة ماجيستر جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية بعنوان دور الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمارات في حماية الاستثمار في الجزائر مزياني بلال 2014/2013 صفحة 21-22-23

[78] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد7 4، ص13 (ملاحظة: تم التركيز على المهام المتعلقة بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة).

*ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل

*إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

*القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

4/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

جهاز القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وتتمثل المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز في:

* سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية.

* قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج أي 05 مليون سنتيم و400.000 دج أي 40 مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %.

ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم واكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءلت جديدة لتسويق منتجاتهم.[79]

5/ الحاضنات التكنولوجية: أنشأت الجزائر مجموعة من الحاضنات التكنولوجية بهدف تشجيع المشاريع ذات البعد التكنولوجي الإبداعي، في بعض الولايات على غرار كل من العاصمة، وهران، ادرار، قسنطينة، ورقلة مؤخرا ... إلا انه إلى غاية الآن لا يمكن تقييم النتائج التي توصلت إليها هذه الحاضنات بسبب حداثة هذه التجربة وعدم تعميمها في الجزائر.

[79] محاضرات القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر أ. مغني ناصر بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة البريد الالكتروني: mnacer.28120@yahoo.fr

الفصل الثاني

المبحث الثالث: مكانة المقاولاتية في نشاط الاقتصادي في الجزائر

للمقاولاتية دور في نشاطها الاقتصادي وهذا راجع لاهتمام الدولة بها في الأونة الأخيرة بمنح الدعم وبرامج في مجالات عدة وأهميتها في عائداتها وتنميتها

المطلب الأول: الظروف المؤثرة على المقاولاتية

1) الظروف الاقتصادية:

–ريادة الأعمال في ظل أي ظروف اقتصادية. وتؤثر حالة الاقتصاد على ميل وشكل النشاط الريادي. ويمكن أن تكمن نتيجة المقاولاتية في طرفين متطرفين؛ من مبتكر، وسوق واقتصاد متحول نحو المغامرة أو على الطرف الآخر، وهو شكل غير قانوني فاسد من المغامرة، وبطبيعة الحال، وكل شيء بينهما.[80] الظروف الاقتصادية التي تؤثر على نوع الفرص المتاحة هي: استقرار ظروف الاقتصاد الكلي ومستوى النمو الاقتصادي ومستويات العمالة وتفاوت الدخل وتوافر رأس المال والضرائب.

وعندما تعايش أمة أو منطقة ما ظروف اقتصادية كلية مستقرة ونمو اقتصادي مستدام، كلما زاد احتمال ظهور شكل ريادة الأعمال ذو القيمة العالية للمجتمع (جيم، 2006). في كثير من الأحيان في مثل هذه البيئات، وانخفاض القيمة، ريادة الأعمال منخفضة الابتكار تنخفض لصالح التوظيف والقيمة العالية، وتزيد ريادة الأعمال المبتكرة بسبب تحسن الظروف البيئية بما فيه الكفاية لتوفير موارد ذات قيمة أعلى.

–التوظيف ويرتبط أثره على ريادة الأعمال ارتباطا وثيقا ومباشرا بمعدل الأجور. إن تفسير الاختلافات المكانية في تشكيلات الشركات الجديدة، ويرى ستوري (1994) بأنه إذا كانت معدلات البطالة مرتفعة، فإن الأفراد أكثر عرضة للنظر في فرص العمل الذاتي. ولكنه يشير أيضا إلى أن ارتفاع معدلات البطالة يعكس الافتقار إلى المرونة الاقتصادية، وربما "الافتقار إلى المشاريع" لدى السكان الذين يقودون إلى نقص الطلب. وبالتالي، هناك سببية ثنائية الاتجاه حيث يمكن للبطالة المرتفعة أن تحفز مستويات ريادة الأعمال بسبب عدم توفر فرص عمل أخرى، ومن ناحية أخرى، يمكن لمستويات البطالة المنخفضة أن تزيد مستويات ريادة الأعمال بسبب اقتصاد قوي ومرن.[81]

التفاوت في الدخل: يمكن أن يؤثر على المقاولاتية من جانب العرض والطلب في مجال ريادة الأعمال (فير هيول وآخرون، 2001). وبالنظر إلى جانب العرض، يمكن أن يؤدي التفاوت في الدخل المرتفع إلى دفع أصحاب الأجور المتدنية إلى العمل الحر، لأن تكاليف فرصهم في مجال ريادة الأعمال منخفضة.

[80] جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة الموارد البشرية من إعداد الدكتور: عمارة شريف 2018 / السنة الجامعية: 2017 صفحة 31-32-33

[81] نفس المرجع السابق جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة الموارد البشرية صفحة 31-32-33

وبالنسبة للأشخاص الذين هم على وشك الفقر، يمكن أن يكون بدء الأعمال التجارية الملاذ الأخير للبقاء في شكل من أشكال الاعتماد على الذات. كما أن التفاوت في الدخل المرتفع يمكن أن يشجع الأثرياء على بدء نشاط تجاري بسبب انخفاض المخاطر في إيجاد واستخدام رأس المال المالي. (capital Financial)[82]

جانب الطلب، يشجع التفاوت الكبير في الدخل في دولة ما على تنوع السلع والخدمات في السوق. ويسعى الأثرياء للحصول على الاحتياجات الأساسية والمنتجات الفاخرة بينما يركز الفقراء على الاحتياجات الأساسية ومنتجات الكفاف. وبينما لاحظت إلماكوناس وكانيا ينن ول مي20 بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تفاوت الدخل يؤثر تأثيرا إيجابيا على مباشرة الأعمال الحرة في بلد ما. وجد بوسما، وينكر، ودي ويث، وزوجنك (2000) تفاوت في الدخل ليكون له تأثير إيجابي على العمل الحر في دراسة سلسلة زمنية أجريت في هولندا.

ونرى أن التفاوت في الدخل يشجع ريادة الأعمال من منظور العرض والطلب. ومع ذلك، فإن زيادة ريادة الأعمال لا تزال تشجع على التفا وتا في الدخل بسبب مختلف أشكال الأعمال التي ينشئها الأثرياء والفقراء. وفي دراسة أجرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، توجد أدلة تجريبية تبين أن هناك تفاوتا أكبر في الدخل بين العاملين لحسابهم الخاص أكثر مما هو بين العاملين بأجر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2000).[83]

2) الظروف السياسية المؤثرة على الفرص المقاولاتية:

وللحكومة دور متعدد الأوجه في تشجيع تنمية المقاولاتية. أولا، يمكن تقييم نوعية حكومة أمة ما من خلال مدى قوة سيادة القانون في البلاد فضلا عن حقوق الملكية الخاصة. هذه هي الأسس اللازمة لتطوير ريادة الأعمال. ثانيا، لدى الحكومات دور تصحيحي في السوق حيث تتدخل بشكل مثالي عندما تفشل الأسواق. ويحدث فشل السوق عندما يكون هناك مستوى عال من تركيز السوق يخلق الكارتلات والاحتكارات التي تخرب المنافسة عندما تركز الموارد في المناطق الحضرية التي تترك المحيطات فقيرة، عندما توجد تباينات في المعلومات، عندما تكون الأسواق غائبة أو مختلة، وفي خصخصة السلع الجماعية (ستوري، 1994). ويمكن للحكومة أن تؤثر على ما إذا كانت المنافسة لا تزال غير مرتبطة بها مما يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة. ويمكنهم القيام بذلك عن طريق تشجيع الوكلاء الاقتصاديين على التصرف بإنصاف في توزيع الدخل، ودفع الضرائب، والوفاء ببنود العقود. وبما أن عوامل السياسة لها تأثير كبير ومتعدد المستويات على ريادة الأعمال، فإن الجدول الموالي يقدم ملخصا بشأن سياسة الحكومة التي تؤثر على فرص ريادة الأعمال. ويقدم هذا القسم الفرعي لمحة موجزة عن آثار سياسة

[82] جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة الموارد البشرية من إعداد الدكتور: عمارة شريف صفحة 32-33

[83] نفس المرجع السابق جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة الموارد البشرية من إعداد الدكتور: عمارة شريف صفحة 32-33

الاقتصاد الكلي، والترخيص، والإفلاس، وإلغاء الضوابط التنظيمية، وسياسات الموارد، والسياسات المتصلة بالصناعة المتعلقة بفرص تنظيم المشاريع.[84]

3) الظروف الديموغرافية والثقافية المؤثرة على المقاولاتية:

أ) الظروف الديموغرافية: يمكن ان نقول هناك عوامل لتحديد هذه الظروف والتي بدورها تساهم في التأثير على هذه العملية من عدة جوانب منها:

- النمو السكاني
- الكثافة السكانية والعمران
- الهجرة وتنقل السكان
- البنية التحتية التعليمية

ب) الظروف الثقافية: أما بخصوص الظروف الثقافية فتختلف حسب المكان والزمان فيمكن استخلاصها فيما يلي:

- القبول الاجتماعي للمقاولاتية
- الاتجاهات نحو الفشل والإفلاس
- البيروقراطية والفساد
- التقاليد
- رأس المال الاجتماعي[85]

المطلب الثاني: أهمية المقاولاتية في تنمية النشاط الاقتصادي

لقد تبين الموقع الذ احتملته المقاولة خلال مختلفة المراحل التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية بعد الاهتمام القليل الذي حظية به خلال وقت مضى من ظهورها نتيجة عدم اهتمام المفكرين والباحثين بالمؤسسة التي لم يكن أصلا معترفا بوجودها حيث كان لفت الأنظار اليها خلال الازمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة ابتداءا من منتصف السبعينات ليعود مصطلح المقاول ويظهر من جديد جراء الطلب على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل يمكن الاعتماد عليه لمواجهة المشكلات والازمات،لرجوع الباحثون لطرح مختلف الاشكاليات والدراسات التي تناولت المقاولاتية،وعودة الى مفعوم المقاول الذي بدوره يقوم بالمخاطرة وتوظيف أمواله الخاصة في مشروعاته. وهو من العوامل التي تساهم في عملية الانتاج وتحقيق الارباح.

[84] نفس المرجع السابق جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة الموارد البشرية من إعداد الدكتور: عمارة شريف صفحة 32-33

[85] مرجع سابق محاضرات من اعداد دكتور عمار شريف صفحة 36

الفصل الثاني

I-المقاولة ودورها الاقتصادي في تنمية المجتمع

تساهم المقاولة بشكل مباشر أو غير مباشر بالدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام وذلك بإسهامها في تقوية الدعامات الأساسية لاقتصاد المجتمعات والسير بها إلى الأمام ولا أدل على ذلك ما يعرفه اقتصاد الدول العظمى من تطور وازدهار، وعلى سبيل المثال الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني مؤخرا ما يعرفه الاقتصاد التايلاندي ومن الدول المغاربية والعربية الاقتصاد التونسي الذي يمشي بخطى ثابتة إلى تخطي العقبات والتقدم.

فبالتدبير المعقل للمقاولات والتسيير المحكم والبحث الدائم لتطويرها والسهر على توسيعها والسير بها إلى الأمام ينعش روح المبادرة، وتوسيع مجالات عملها وبالتالي باكتساب أسواق إضافة إلى الأسواق المحلية والداخلية، أسواق عالمية وترفع من حجم المبادلات وهذا ما يساهم في توسيع التجارة الخارجية بالنسبة للمجتمع وبالتالي يدفع الاقتصاد إلى الأفضل.[86]

-الدور الاجتماعي للمقاولة في النهوض بالمجتمع

تلعب المقاولة دورا فعالا في تنشيط النسيج الاجتماعي للمجتمع وذلك بتحسين المستوى المعيشي للفئة الشغيلة والذي ينعكس ككل على أسرهم وذويهم ومن خلال ذلك على المجتمع ككل، فالإنسان الذي يتقاضى أجرا يمكنه من العيش الكريم وتعليم أبنائه والتربية الحسنة وبالتالي تجنب كثير من معيقات التقدم كالأمية مثلا.

فبالإضافة إلى دورها على المستوى المعيشي فهي أداة مهمة في تشغيل الساكنة النشيطة وللحد من تفاقم مشكلة البطالة التي أصبحت موضوع الساعة، وهذا يساهم بشكل أو بأخر في التخفيف من عبء تحملات الدولة خصوصا في مجال التوظيف، ويلاحظ أن المقاولات تعتمد في مجمل الأحوال على تشغيل الكفاءات والمتخصصين مما يستدعي إلى تكوين الشريحة العاملة وبالتالي تطوير العقليات والمساهمة في تشجيع التكوين المختص والتقني عوض التكوين الشمولي الذي لا يتلاءم ومتطلبات سوق الشغل والتكلفة الذي يسهر عنها.

فمن خلال التحصيلات الجبائية والضريبية المهمة التي تساهم بها المقاولات زيادة على جلب العملة الصعبة للدولة، فذلك مهم لكل دولة في دفع نفقات: الأجور، المتقاعدين، التطبيب، الإنارة العمومية وكل النفقات العمومية والمساهمة في التوازن الاجتماعي.

-التقدم التكنولوجي بالمجتمع والمقاولة

لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر، وكانت اللبنة الأساسية في ذلك التطور المقاولة التي بفضل مسيرها، والتكوين المستمر لعمالها، وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في دول الزعامة التكنولوجية، وبالتالي فبالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع

[86] موقع من الانترنت http://www.startimes.com/f.aspx?t=35848486 **علوم ومعلومات عامة 2015/10/17- 18:39**

والمساندة المستمرة. فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات الخلاقة وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي.[87]

خلاصة الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمّ أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصّة، ولعب دور المسهّل في إنشاء وتكاثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل.

بموازاة السياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر مع بداية الستينات قامت بتوجيه بعض الاهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي المرحلة السبعينات، وفي إطار برامج التنمية المحلية، تم إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، التي وضعت تحت وصاية الجماعات المحلية من بلديات وولايات، أما مع سنوات الثمانينات وفي إطار التوجه الجديد للسياسة التنموية التي أصبحت تتميز بأكثر تفتح على المبادرات الخاصة، فقد ظهر اهتماما متزايدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، و قد تجسد هذا الاهتمام ميدانيا بوضع إجراءات تشجيعية وتحفيزية لترقية القطاع الخاص الصناعي من خلال القوانين التنظيمية التي ظهرت ابتداء من 1982، و كان أخرها قانون ترقية الاستثمارات لسنة 1993، ويندرج هذا الاهتمام في إطار المجهود التنموي للبلاد، الذي يرمي إلى تعبئة كل القدرات البشرية و المادية المتاحة من أجل إعطاء دفع جديد لعملية التصنيع و الاقتصاد ككل.

لذا فالجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدّة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني

[87] موقع من الانترنت http://www.startimes.com/f.aspx?t=35848486 علوم ومعلومات عامة 2015/10/17- 18:39

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للممارسات المقاولاتية في بنك الفلاحة وتنمية الريفية بالمشرية ولاية النعامة

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للممارسات المقاولاتية في بنك الفلاحة وتنمية الريفية بالمشرية ولاية النعامة

تمهيد:

إن الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق، عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض 90 -10 وكذا المرسوم الرئاسي 11 - 03 المعدل لقانون النقد والقرض وهذا جعلها تتكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين ومن جهة أخري منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوي الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهية من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

المبحث الأول: مفهوم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعرف البنك بعدت خصائص ومميزات في عدة مجالات من بينها الاعتماد على التمويل أنشطتها على مصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطات والقروض ومساعدة الصناعة للقيام بأعمال على اتم وجه ومساهمة في انشاء المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R بمرسوم قرار رقم 206-82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 والذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية والخاصة لقطاع الفلاحة الزراعة الصناعية، الريّ والصيد البحري وإلى كل ما يساهم في تطوير عالم الريف.

تم تحديد مدة مزاولة نشاطه بـ:99سنة، كما يمكن حله قبل هذه المدّة عند الضرورة. أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية عملياً ابتداء امن أكتوبر 1982 برأس مال يقدر ب 2200000000 دج.

وفي حالة خسارة ثلاثة أرباع ¾ رأس مالها الاجتماعي، مجلس الإدارة مطالب بالإعلان عن الحل المسبق للبنك. وبهذه الصيغة أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية مستقلّة (شركة ذات أسهم).

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي يمنح استقلالية أكبر للجانب البنكي، ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاتها مع الزبائن أقل مخاطرة (الضمانات)، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء ومدى تحقيق الاستراتيجية العامة له.

وحاليا يتوزع عبر التراب الوطني في سوق يتميز بالمنافسة الحادة بحوالي :288 وكالة و33 فرع عبر التراب الوطني وأكثر من 7000 إطار وعون.

كما لا يفوت الذكر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظراً لاكتسابه لأكبر شبكة من الوكالات وأكبر عدد من المستخدمين وكذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها قد تم ترتيبه من طرف مجلة قاموس البنك Bankers Almanach طبعة 2001 على أنه البنك رقم 01 على الصعيد الوطني، كما احتل المرتبة 668 عالمياً من بين 4100 بنك من مختلف الجنسيات.

أما رأس المال هذا البنك، فهو مقسم إلى أربعة أقسام موزعة كالتالي:

رأس المال خاص بزراعة غذائية =35 %

رأس مال فوائد التجهيزات =35 %

رأس مال الصناعة المختلفة =20 %

رأس مال الخدمات =10%

المطلب الثاني: أهداف ومهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 / الأهداف الاستراتيجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

- تحسين نوعية الخدمات والصورة المميزة.
- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن.
- تغيير سلوك هيئة الموظفين.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.
- تطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي.
- عصرنة وتجديد ثروته.

كما أنه يسعى إلى الاقتراب من زبائنه وذلك عن طريق فتح وكالات جديدة، وتتحقق هذه الأهداف بفضل:

- ارتفاع في الموارد وبأفضل التكاليف.
- عمل ديناميكي في مجال التغطية.
- تسيير دقيق للخزينة بالدنانير وكذلك بالعملات الصعبة.
- وكذلك بفضل ذكاء مسيرتها وانسجام كل عمالها إضافة إلى إرادة واستقرار العنصر البشري وكذلك إلى الاحتراف.

2/ مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

طبقاً للقوانين والإجراءات، يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق الخطط والبرامج المرتقبة من خلال قيامه بـ:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
- الاستعمال الذكي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.
- عرض منتوجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسته منح القروض ذات مرد ودية.

ويسعى البنك إلى تطوير طاقات معالجة المخاطرة عن طريق:

- تصفية مشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانياً.
- تحسين استقبال الزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- العمل على حصول على الامتيازات الجباية.
- وضع سياسة الاتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بـ:

· استعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، الإشهار، معدات سمعية بصرية).

·تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولية لحاملي الشهادات.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كذلك بتمويل:

- المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (EAI-EAC).
- المجموعات التعاونية.
- مزارع الخدمات والتسويق.
- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.
- قطاع الصيد البحري.

الفصل الثالث

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك BADRE

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك ففتر على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، وهذا من أجل خدمة زبائنها أينما كانوا، حيث يبلغ عددها حوالي 288 وكالة، ولكل وكالة فروع التي تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالة. وتتشكل الهيئة العليا للبنك من رئيس مدير عام ويساعده نائبان.

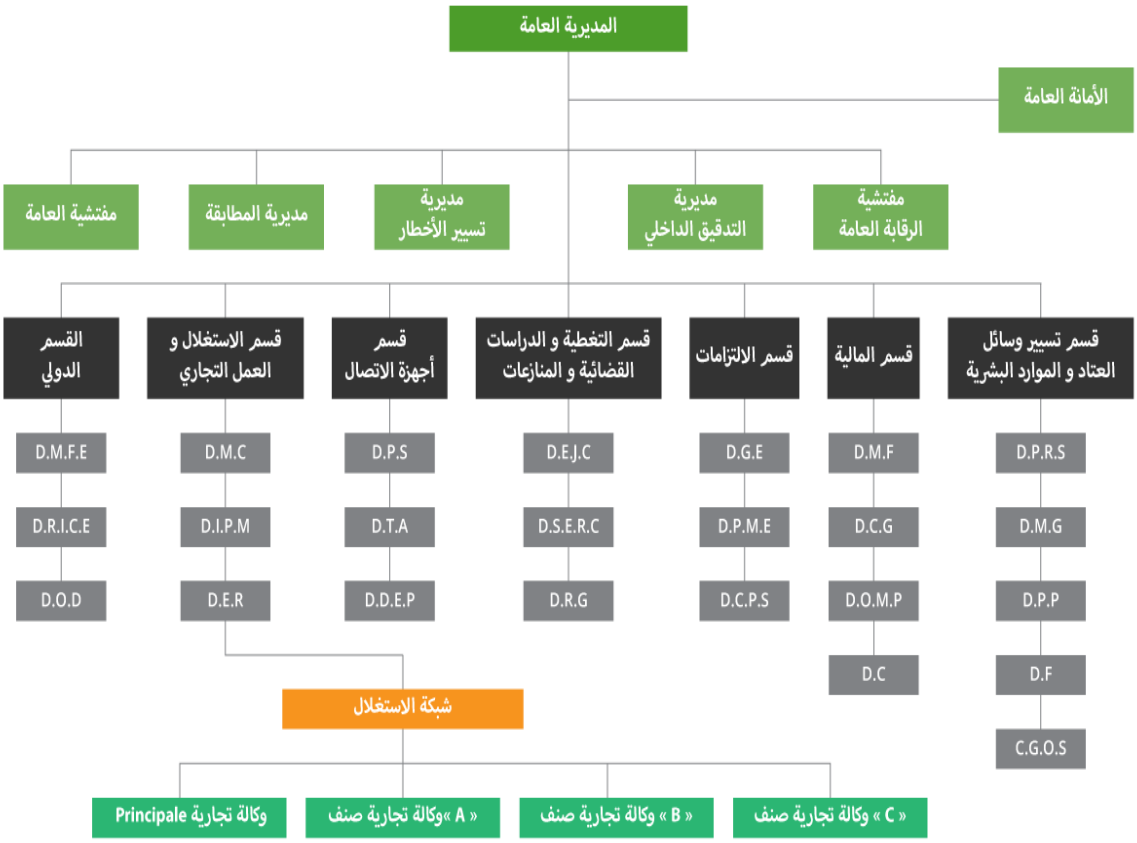

هيكل تنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 1 رسم توضيحي

[88]موقع الرسمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[88] جميع الحقوق محفوظة © 2016 البنك الوطني الجزائري 08، http://www.bna.dz/ar.html موقع Bd Ernesto Che Guevara -Alger

الفصل الثالث

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

- الأمانة العامة
- مفتشية الرقابة العامة
- المفتشية العامة
- مديرية التدقيق الداخلي
- مديرية تسيير الأخطار
- مديرية المطابقة

الهياكل التابعة للقسم الدولي

- **DMFE** : مديرية التحركات المالية مع الخارج
- **DRICE** : مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- **DOD** : مديرية العميات المسندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

- **DER** : مديرية تأطير الشبكات
- **DMC** : مديرية التسويق و الاتصال
- **DIPM** : مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- **DDEP** : مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
- **DTA** : مديرية التكنولوجيات و الهندسة
- **DPS** : مديرية الإنتاج و الخدمات[89]

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

- **DSERC** : مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض
- **DEJC** : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- **DRG** : مديرية تحصيل الضمانات

[89] جميع الحقوق محفوظة © 2016 البنك الوطني الجزائري 08، Bd Ernesto Che Guevara -Alger
موقع http://www.bna.dz/ar.html

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

- **DGE** : مديرية المؤسسات الكبرى
- **DPME** : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **DCPS** : مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

- **DC** : مديرية المحاسبة
- **DOMP** : مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
- **DCG** : مديرية مراقبة التسيير
- **DMF** : مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

- **DPRS** : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
- **DMG** : مديرية الوسائل العامة
- **DPP** : مديرية المحافظة على التراث
- **DF** : مديرية التكوين
- **CGOS** : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

شبكة الاستغلال

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطن

المبحث الثاني: دراسة التحليلية للممارسات المقاولاتية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل الدراسة الميدانية من خلال تبيان الإطار المنهجي للدراسة الميدانية والتحليل الوصفي لبيانات الاستبيان وكذا التحليل الاستدلالي له.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة البحث

أولا/تحديد المجتمع والعينة:

أ) بحث واعداد: قمت في البحث بإعداد استبانة تقييم مستوى الممارسات المقاولاتية في الجزائر في المؤسسة وتحتوي تلك الاستبانة على أربعة محاور، هي على الترتيب: محور الأول يتمثل حول المقاولاتية أما المحور الثاني

تمثل في دراسة المقاول وبالنسبة للمحور الاخير شهدة دراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوجيه مجموعة من الأسئلة لكل محور.

ثانيا: تحليل الاستبانة:

من أجل إجراء التحليل الإحصائي، قام فريق البحث بترميز جميع الإجابات التي تم الحصول عليها من المستجيبين، ومن ثم إدخال هذه الإجابات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ومن أجل الدقة والمصداقية في التحليل فقد تقرر فصل التحليل إلى:

تم جمع النتائج النهائية في ورقة ثالثة لمعرفة الاتجاه الكلي لإجابات عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية على هذه الاستبانة. ومن أجل استخلاص النتائج التي تم التوصل إليها قام فريق البحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics)، والذي يتضمن الجداول التكرارية والنسب المئوية، وذلك من أجل وصف خصائص عينة الدراسة.

تم استخدام المتوسطات والانحراف المعياري، وذلك من أجل تحديد مستوى الخدمات والأنشطة الطلابية.

وللاطلاع على النتائج التفصيلية يمكن الرجوع للتحليلات التفصيلية في التحليلين الأوليين.

ثالثا: توضيح مقياس ليكارث الخماسي:

-بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي (موافق بشدة = 1، موافق = 2، محايد = 3.....)

- وكذلك متغير الجنس والعمر والمهنة.... (ذكر=1، أنثى=2 ....)

المطلب الثاني: منهجية الدراسة المبدئية (تقديم الاستبانة)

طريقة صياغة الأسئلة:

لقد تم صياغة أسئلة الاستمارة وتصنيفها ضمن أربعة محاور رئيسية متسقة تماما مع محاور البحث وكذلك مع الفروض البحث الثالثة وهذه المحاور هي:

المحور الأول:

خصص لجمع البيانات الشخصية للأفراد العينة المبحوث ويشتمل هذا المحور على أسئلة خاصة بالسن والجنس والمؤهل العلمي والمستوى الوظيفي والمهني والأقدمية. ويحتوي على 5 أسئلة بالنسبة للاستمارة الثلاثة من السؤال رقم 1 إلى السؤال رقم 5

المحور الثاني:

خصص لجمع البيانات والمعلومات عن الممارسات المقاولاتية وأنواعها ويشتمل هذا المحور على أسئلة خاصة المقاولاتية وأشكالها وأنواعها ومجالاتها ودورها ومدة تطبيقها ومواصفات الشخص القائم بها ويحتوي على10أسئلة.

الفصل الثالث

المحور الثالث:

خصص لجمع البيانات والمعلومات حول المقاول يشتمل هذا المحور على خصائصه وأهم أسئلة تدور حول شخصية واعمال المقاول ويحتوي هذا المحور على 8 أسئلة.

المحور الرابع:

سوف نتعرف على دور وما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراوحه 09 أسئلة لمعرفة

وتتمثل في شكلها التالي التي أعده من طرف الطالب:

الفصل الثالث

تحليل الاستبانة الإحصائي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بالمشرية ولاية النعامة

موضوع تقرير التربص	الممارسات المقاولاتية في الجزائر –واقع وآفاق–
الدرجة العلمية	السنة ثانية ماستر
الكلية	العلوم الاقتصادية
التخصص	اقتصاد وتسيير المؤسسة
الطالب	كبير إسماعيل

الاستمارة:

إن الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة المنظمة والمصنفة حسب محاور، وكل محور يمثل بعدا أو جانبا في مشكلة الدراسة، فهي مرتبطة في صياغتها بالفروض وتساؤلات الدراسة بشكل عام، كما تعتبر من الوسائل التي يعتمد عليها الباحثون في البحوث الكمية، والتي تعتمد على مدى ما يتوفر للباحث من بيانات وإحصاءات.

–تهدف هذه الاستمارة إلى تحضير تقرير مذكرة ماستر تحت عنوان الممارسات المقاولاتية في الجزائر –واقع وآفاق–(دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمشرية) تحت إشراف الدكتور بن عزة محمد الأمين. نطلب من سيادتكم المحترمة التعاون معنا بالإجابة على الأسئلة التالية كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة شاكرا لكم جهودكم المباركة وحسن تعاونكم.

الفصل الثالث

أولا البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة × في الجواب الصحيح.

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: من 18 الى 24 سنة ☐ من 25الى 34سنة ☐

من 35 الى 45 سنة ☐ أكثر من45 سنة ☐

المستوى التعليمي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

مهنة : أعوان التنفيذ ☐ أعوان التحكم ☐

إطار ☐ إطار سامي ☐

الأقدمية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 24 سنة ☐ 25 سنة فأكثر ☐

القسم الاول:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بالمقاولاتية، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية

رقم	الفقرات الخاصة بالمقاولاتية	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	أصبحت المقاولاتية اهم الأسس في التنمية الاقتصادية					

02	المقاولاتية هي نشاط خاص بخلق وتطور المؤسسة					
03	أفضل العمل الصعب الذي يحتاج إلى مؤهلات عالية					
04	أسعى إلى إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق مبتغاي					
05	المقاولاتية هي مجموعة أفكار لتجسيد مشروع معن					
06	نشر الروح المقاولاتية من خلال عمليات التحسيس والإعلام في مختلف المدارس والجامعات مراكز التكوين ووسائل الإعلام					
07	المقاولاتية إنشاء مؤسسات جديدة تشجع الابتكار					
08	المتابعة التقنية والإدارية وأجهزة الدولة تعزز المقاولاتية					
09	القوانين التجارية والتنظيمية تدعم عمل المقاولين					
10	تقديم دعم مالي من طرف الدولة يشجع المقاولاتية					

الفصل الثالث

القسم الثاني: يؤثر المقاول على عملية المقاولة وذلك على تحسين أداء وحسن سيرها ومردوداتها وهذا من خلال إجابة على الأسئلة.

الرقم	الفقرات الخاصة بالمقاول	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	عدم توفر البرامج التدريبية والتثقيفية اللازمة لترقية مهارات الأفراد وقدراتهم المقاولاتية					
02	المعلومات التي تسمح خطة العمل بالحصول عليها عامل رئيسي لإنجاح انطلاق المؤسسة.					
03	ثقتي بمهارتي التي امتلكها عززت من اختياري للعمل المقاولاتية					
04	الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تشجيعها للمقاولين					
05	أؤمن بأن العمل المقاولاتي هو أفضل من العمل لدى الآخرين					
06	وضع خطط عمل واضحة لبلوغ أهداف مشروع استثماري					
07	صعوبة الحصول على القروض اللازمة لإطلاق المشاريع وثقل الضمانات والشروط المطلوبة					

08	وجود معوقات وقيود اجتماعية (مثل عدم تشجيع الأهل والأصدقاء وعدم تقبلهم لفكرة إقامة المشروع)					

القسم الثالث: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز مجالات المقاولاتية في نشاطها في تنمية الاقتصادية التي عمدت بها الجزائر بالاعتماد عليها.

الرقم	الفقرات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري					
02	الاشباع الفردي هو هدف من إنشاء المؤسسة					
03	بساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لإنشاء مؤسسة جديدة					
04	الرغبة في انجاز الأعمال بطريقة مختلفة					
05	هناك حاجة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.					

06	التعريف بمصادر التمويل الملائمة للمشروع					
07	ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في هذه المنشآت في مجال المقاولة					
08	توفير الوقت والجهد والتكلفة لوضع معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر					
09	تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً في ذلك					

استبانة 1ملحقات

شكرا على تعاونكم معنا لكم كل الاحترام والتقدير [90]

[90] من اعداد الطالب وجمع الاسئلة من معارف مسبقة وبحث حول الاسئلة

الفصل الثالث

المطلب الثالث: جمع البيانات وتحليلها برنامج SPSS18

إن لدراسة وتطبيق طريقة إحصائية يستوجب علينا يناء نموذج إحصائي وذلك بالقيام ببعض الخطوات الأساسية حيث قمنا أولا بتقديم للمجتمع وتحديده والذي هو تحت الدراسة، إضافة إلى ذلك توضيحات لكيفية تجميع العينة المدروسة والمعلومات المتعلقة بكل عنصر من هذه العينة، ثم أجرينا دراسة وصفية أولية للمتغيرات غير محاسبية (كمية وكيفية)

احصائيات حول محاور: مدى ثبات ومصداقية المحاور Cronbach's alpha

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,624	32

جدول1 مدى ثبات مصداقية المحاور

[91]من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

المقصود هنا بصدق الدراسة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبانة ما وضع لقياسه فعلاً، ويقصد وضوح الاستبانة وفقراتها ومفرداتها ومفهومة لمن سوف يشملهم الاستبانة وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي، وللتأكد من صدق الاستبانة قام الباحث باستخدام طريقتين:

A. الصدق الإداري الظاهري (الصدق) : وذلك بعرض الاستبانة على الدكتور المشرف على البحث للتحقيق من مدى فعالية الإستبانة وتحقيها الهدف من الدراسة ولدقة قياسها لما وضعت من أجلة. وكذلك قدرة الأدوات المستخدمة في البحث على قياس المقصود من قياسه.

B. صدق ثبات أداء الدراسة (الثبات) : ويقصد به (الاتساق الداخلي) بحيث تكون كل فقرة من الإستبانة متسقة مع المجال الذي تنتمي إلية الفقرة، وقد قام الباحث باستخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الإستبانة عن طريق استخدام معامل (Cronbach's alpha)

يشير الجدول إلى أن معامل ثبات الاتساق الداخلي الإجمالي للدراسة تحصل على نسبة مقدارها 0.624

وهي نسبة مقبولة وتتفق مع نسبة المقدرة ب: 0.6

[91] مصدر اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss 18

1/التحليل الوصفي لمتغيرات الشخصية النسب لمتغير الجنس –الجدول

الجنس

	Effectifs	Percentage	percentage valid	Percentage cumulé
ذكر	6	42,9	42,9	42,9
أنثى	8	57,1	57,1	100,0
Total	14	100,0	100,0	

جدول2 التحليل الوصفي لمتغير الجنس

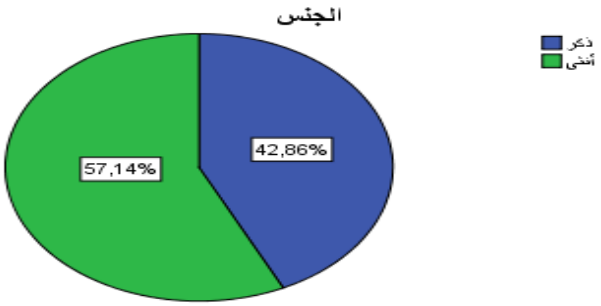

[92]من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

رسم توضيحي 2لمتغير الجنس

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل البياني أن عدد الذكور بلغ 6 من العينة الدراسية حيث قدرت نسبتهم 42,86% في حين بلغ عدد الإناث 8 وهذا بنسبة 57,14% ونلاحظ من البيانات الجول المتاح امامنا أن أغلبية الأفراد العينة من الإناث، ونفسر ذلك ربما يرجع الى طبيعة العمل ونقص الفرص المتاحة امام الذكور لشغل مناصب في البنك فإن من خلال ما تقدم يمكن القول بأنه رغم الفارق الواسع بين الجنسين فإننا وجدنا قبولا ومساعدة من طرفين في معلومات المقدمة كما هو موضح في منحنى الشكل الاول

[92]من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss18

الفصل الثالث

التحليل الوصفي لمتغير العمر

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
من18الى 24سنة	1	7,1	7,1	7,1
من25 الى 34 سنة	9	64,3	64,3	71,4
من 35 الى 45 سنة	4	28,6	28,6	100,0
Total	14	100,0	100,0	

جدول3 التحليل الوصفي للعمر

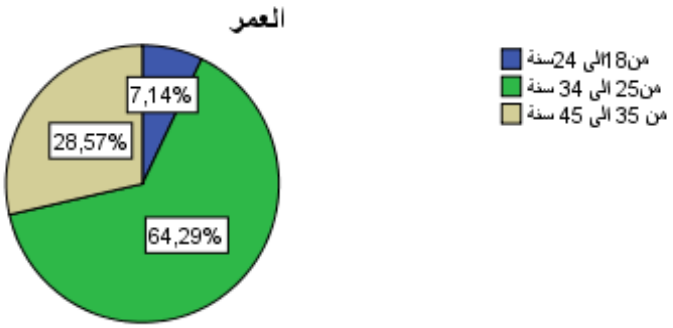

رسم توضيحي 3لمتغير العمر

[93]من اعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

يتضح من خلال ما سبق انه لا يوجد موظفين في البنك تفوق اعمارهم أكثر من45 سنة من افراد عينة الدراسة، كما يتضح أن نسبة 7.14% من أفراد العمرية التي تتراوح ما بين 18 سنة الى 24 سنة في حين الفئة العمرية 25سنة الى 34 سنة فئة توسطه نسبة بمعدل 28,57% إلا أن أكبر نسبة كأنه للفئة العمرية من 35سنة الى 45 سنة بنسبة 64,29% وهذا مؤشر على سنوات خبرة طويلة لهم، ويمكن القول إن فئة شبابية في هذه الإطارات.

[93] نفس المرجع من اعداد الطالب

التحليل لمتغير مستوى التعليم:

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	1	7,1	7,1	7,1
	ثانوي	1	7,1	7,1	14,3
	جامعي	12	85,7	85,7	100,0
	Total	14	100,0	100,0	

جدول4 تحليل لمتغير المستوى التعليمي

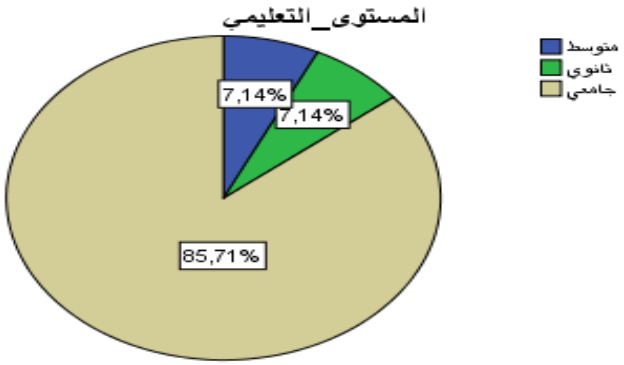

رسم توضيحي 4 لمتغير مستوى التعليم

[94]من اعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

[94] نفس المرجع من اعداد الطالب

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة 85,71% من المجموعة أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي جامعي بعدد 12 فرد من المؤسسة،أما النسبة التي تليها هي نسبة 7,14% لكل من ثانوي والمتوسطة فقط بعدد فرد لكل مستوى، ونلاحظ إنعدام أصحاب بدون مستوى والمستوى الابتدائي وهذا راجع الى سياسة البنك في توظيفة ومتطلباته لهذا نجد أفراد مرحلة التعليم الجامعي يمكن تفسير هذه النتيجة على أساس طبيعة التصنيف الخاص بالوظائف التقنية الموجودة داخل المؤسسة و التي تتطلب مستوى علمي و مؤهلات مقبولة، كذلك راجع إلى طبيعة التوظيف داخل المؤسسة و الذي تشترط مستوى دراسي وعلمي يتماشى مع الوظيفة التقنية و الذي لا يقل عن مستوى التعليم الثانوي ومتوسط بأقل نسبة، و من جهة أخرى فإن التغيرات السريعة و المتطورة التي تعرفها المؤسسات الاقتصادية و التي أصبحت تعتمد على التكنولوجيا و على التقنية تتطلب قدرات دراسية تتلاءم مع المناصب المتوفرة.

تحليل للمتغير مهنة العمال:

المهنة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أعوان التنفيذ	2	14,3	14,3	14,3
	أعوان التحكم	3	21,4	21,4	35,7
	ايطار	7	50,0	50,0	85,7
	إيطار سامي	2	14,3	14,3	100,0
	Total	14	100,0	100,0	

جدول5 تحليل لمتغير المهنة

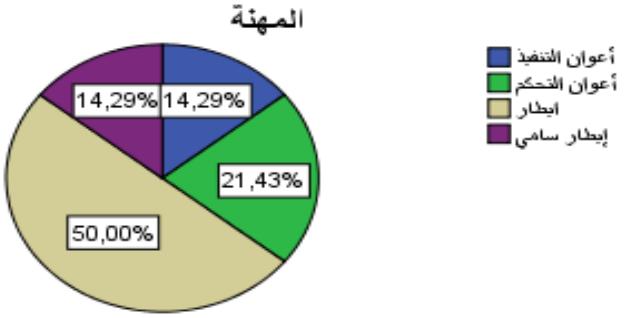

رسم توضيحي5 لمتغير المهنة

[95]من اعداد الطالب

يمكن القول من ملاحظتنا لجدول وشكل البياني أن أعوان التنفيذ وأعوان التحكم لاتتجواز نسبتهم عن 14,29% بمجموع أفراد 5 بينهما مقارنة مع نسبة مهنة إيطار التي احتلة نصف موظفيها بنسبة 50% لا ان ايطار السامي وهو أعلى مرتبة يمثل 21,43% عن باقي النسبة فيرجع ذلك لاتباع بنك الفلاحة الى اعتماده الى ايطار أكثر من أعوان لمركزه ومتطلباته الدراسية والتقنية في تسييره.

تحليل لمتغير أقدمية العمال:

الأقدمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	2	14,3	14,3	14,3
	من 5 الى 10 سنوات	8	57,1	57,1	71,4
	من 10 الى 24 سنة	4	28,6	28,6	100,0
	Total	14	100,0	100,0	

جدول6 تحليل متغير أقدمية العمال

[95] من اعداد الطالب باعتماد برنامج spss

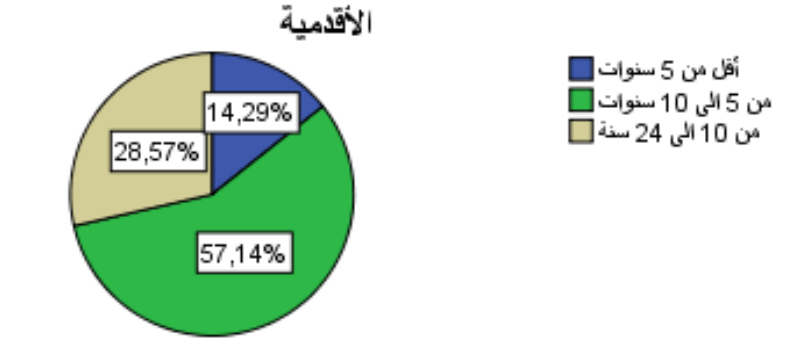

رسم توضيحي 6 تحليل متغير الأقدمية للعمال

من اعداد الطالب[96]

يبين هذا الجدول الأقدمية بالنسبة للأفراد العينة المدروسة داخل المؤسسة، وكما هو واضح فإنها متباينة من فئة على أخرى، وقد اخترنا طول فئة الأقدمية ب 5 سنوات وهذا لكي نستطيع أن نحددها إحصائيا وبيانيو قد تم حساب النسب المئوية لكل فئة من الفئات المبينة في الجدول

وبمقارنة النسب مع بعضها البعض نلاحظ بأن الأقدمية والخبرة المهنية تختلف من فئة إلى أخرى إن ما يمكن أن نستخلصه من الجدول أعلاه بأن المؤسسة تعتمد على تقنيين لديهم أقدمية لا بأس بها ترتكز على الفئة من 5سنوات الى 10 سنوات بنسبة مجملة 57,14% على مؤهلات وكفاءات وقدرات مقبولة إن هذه الخبرة والأقدمية اكتسبوها من خلال سنوات العمل في

المؤسسة و كذلك عن طريق الدورات و التكوينات و التربصات ،لتأتي بعدها الفئة من 10الى 24 سنة وهي اكثر فئة التي تمثل خبرة ومهارات في هذا المجال عن الغير وتتمثل في إطارات السامية ،ثم نأتي الى الفئة أقل من 5سنوات بنسبة 14,29% يمكن القول بانها الفئة المبتدأ في هذا المجال أو في مراحل التربص وهذا حسب تصنيف البنك ،إلا أنه من الملاحظ من خلال الجدول والشكل انعدام الفئة التي هي أكثر أقدمية التي تتجاوز 25 سنة وهذا امر طبيعي لأنه مرتبط بالفئة العمرية التي لمن نجدها تتجاوز 45 سنة في المؤسسة لنجد أقدمية تفوق 25 سنة.

تحليل المحاور الاستبانة:

من أجل التعرف على إجابات موظفي الوكالة محل الدراسة بنك الفلاح والتنمية الريفية المشرية تم استخدام مقياس مناسب لتصنيف وتقييم الإجابات الموافقة لكل عبارة ولقد اخترنا مقياس العبارات تصف الموضوع المراد تقييم اتجاه الأفراد نحوه ويمكن ان تأخذ العبارات صيغا موجب او سلبية يمثل سلم ليكارث في تصنيف الإيجابيات واستبانتنا كانت وفق سلم الخماسي لها اوزان 1-2-3-4-5 كما هو موضح في شكل:

[96] نفس المرجع من اعداد الطالب

الوزن النسبي	1	2	3	4	5
الرأي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة

من اجل تفسير هذه النتائج بصفة سليمة تم اعتماد عل تحليل برامج spss في تديد الفئات كمايلي:

تم اعتماد على مقياس ليكرث أي (5−1=4) تم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى (4/5=0.8) وعليه فان الفئات تكون وفق المقياس التالي حسب كل محور:

الفصل الثالث

تحليل الاستبيان للمحور المقاولاتية

جدول7 تحليل محور المقاولاتية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
أصبحت المقاولاتية اهم الأسس في التنمية الاقتصادية	14	2,2143	,69929
المقاولاتية هي نشاط خاص بخلق وتطور المؤسسة	14	2,3571	,84190
أفضل العمل الصعب الذي يحتاج إلى مؤهلات عالية	14	2,2143	,89258
أسعى إلى إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق مبتغاي	14	1,9286	,91687
المقاولاتية هي مجموعة أفكار لتجسيد مشروع معن	14	2,2857	,99449
نشر الروح المقاولاتية من خلال عمليات التحسيس والإعلام في مختلف المدارس والجامعات مراكز التكوين ووسائل الإعلام	14	2,0714	1,32806
المقاولاتية إنشاء مؤسسات جديدة تشجع الابتكار	14	1,7857	,69929
المتابعة التقنية والإدارية وأجهزة الدولة تعزز المقاولاتية	14	1,7857	,97496
القوانين التجارية والتنظيمية تدعم عمل المقاولين	14	2,2857	,72627
تقديم دعم مالي من طرف الدولة يشجع المقاولاتية	14	2,4286	,93761
N valide (listwise)	14		

جدول 7تحليل محور المقاولاتية من اعداد الطالب برنامج spss

-في دراستنا وملاحظتنا للشكل للمحور الاول حول أسئلة المقاولاتية المقدمة للبنك ومنه نستنتج من المتوسط والانحراف المعياري يسمح لنا من التأكد مدى الاستجابة باعتمادنا على مقياس لكارت الخماسي حيث تشير نتائج تحليلنا الى معدل 2 في المتوسط الحسابي وهذا يتوافق مع الامر الموافقة على الأسئلة ويفسر التحليل الانحراف المعياري لها الى معدل 1 وهذا راجع الى الموافقة بشدة يجعل من صياغ الأسئلة بصفة مقبولة ومتوافقة مع دراستنا وتحليل بالنسبة للبنك.

تحليل الاستبيان لمحور المقاول:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
عدم توفر البرامج التدريبية والتثقيفية اللازمة لترقية مهارات الأفراد وقدراتهم المقاولاتية	14	1,4286	,64621
المعلومات التي تسمح خطة العمل بالحصول عليها عامل رئيسي لإنجاح انطلاق المؤسسة.	14	2,2857	,82542
ثقتي بمهارتي التي امتلكها عززت من اختياري للعمل المقاولاتي	14	2,2857	1,13873
الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تشجيعها للمقاولين	14	2,6429	,84190
أؤمن بأن العمل المقاولاتي هو أفضل من العمل لدى الآخرين	14	2,5000	,94054
وضع خطط عمل واضحة لبلوغ أهداف مشروع استثماري	14	1,8571	,94926
صعوبة الحصول على القروض اللازمة لإطلاق المشاريع وثقل الضمانات والشروط المطلوبة	14	2,0714	,91687
وجود معوقات وقيود اجتماعية (مثل عدم تشجيع الأهل والأصدقاء وعدم تقبلهم لفكرة إقامة المشروع)	14	2,9286	1,14114
N valide (listwise)	14		

جدول8 تحليل لمحور المقاول

[97]من اعداد الطالب

[97] نفس المرجع اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

-يشير هذا الجدول المستنتج من برنامج spss بعد التحليل الى مدى توافق الأسئلة المقدمة الى الموظفين وتطابقها مع التحليل الخماسي ليكارث للانحرافات المعياري وتوسطها فنجد مجملها الى رقم 1و2 في متوسطها الى موافقة على الأسئلة بشكل موافق وموافق بشدة في حين أن معدلات الانحراف المعياري تشير الى غالبية الموافقة وهذا شكل جيد بالنسبة للأسئلة المقدمة ومدى توافقها من طرف موظفين البنك وكان هذا خاص فقط بمحور الأسئلة المقاول.

تحليل لمحور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري	14	2,0000	1,24035
الاشباع الفردي هو هدف من إنشاء المؤسسة	14	3,0714	,91687
بساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لإنشاء مؤسسة جديدة	14	2,4286	1,22250
الرغبة في انجاز الأعمال بطريقة مختلفة	14	2,2143	,80178
هناك حاجة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.	14	1,7143	,61125
التعريف بمصادر التمويل الملائمة للمشروع	14	2,0000	,87706
ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في هذه المنشآت في مجال المقاولة	14	2,1429	,77033
توفير الوقت والجهد والتكلفة لوضع معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر	14	2,5714	,75593
تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً في ذلك	14	2,0000	1,24035
N valide (listwise)	14		

جدول9 تحليل محور الموسسات الصغيرة والمتوسطة

من اعداد الطالب[98]

[98] نفس المرجع من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

-بانتقالنا الى المحور الثاني واستخراج التحليل المعتمد على برنامج spss فنرى من خلال الشكل المقدم مدى توافق الأسئلة واستجابتها الى الموافقة في متوسطها ومدى الانحرافها الى الموافقة في نتيجتها وهذا يدل على أن موافقة على الأسئلة وصياغتها في هذا المحور كانت متوافقة مع دراستنا لحسابات ليكارث الخماسي (1=موافق بشدة ...2=موافق.)

تحليل التباين الأحادي ANOVA

تحليل التباين الأحادي هو اختبار معلمي يهدف للمقارنة بين المتوسطات أو الوصول الى قرار بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل إلى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى.

بالتالي فان تحليل ANOVA هو عبارة عن مجموعة متكاملة من النماذج الإحصائية وما يتعلق بها من اجراءات، وتتم هذه الاجراءات عن طريق خطوات مرافقة لهذه النماذج، حيث تمكن الباحث من اجراء مقارنة مستوى المتوسطات لمجتمعات إحصائية متعددة عن طريق تقسيم التباين Variance الكلي الملاحظ بينهم إلى أقسام متعددة.

وكما جاء في تحليلنا من خلال برنامج spss لهذا التحليل نجد ما يلي:

ANOVA

		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on
المقاولاتية	Inter-groupes	8,377	1	8,377	1,303	,278
	Intra-groupes	70,700	11	6,427		
	Total	79,077	12			
المقاول	Inter-groupes	4,248	1	4,248	,352	,565
	Intra-groupes	132,675	11	12,061		
	Total	136,923	12			
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Inter-groupes	5,200	1	5,200	,313	,587
	Intra-groupes	182,800	11	16,618		
	Total	188,000	12			

جدول10 تحليل التباين الأحادي anova

[99]من اعداد الطالب

لتبيان عن وجود اختلافات وفروقات لروح المقاولاتية يمكن أن تعزى للعمر، قمنا بإجراء اختبار التباين ومقارنة المتوسطات كما هو مبين في الجدول التالي:

Tests d'égalité des moyennes

	Statistique[a]	ddl1	ddl2	Sig.
المقاولاتية	1,401	1	9,627	,265
	1,401	1	9,627	,265
المقاول	,315	1	7,164	,592
	,315	1	7,164	,592
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	,262	1	6,458	,626
	,262	1	6,458	,626

جدول11 تحليل anova

من اعداد الطالب[100]

بالتالي فان تحليل ANOVA هو عبارة عن مجموعة متكاملة من النماذج الإحصائية وما يتعلق بها من اجراءات، وتتم هذه الاجراءات عن طريق خطوات مرافقة لهذه النماذج، حيث تمكن الباحث من اجراء مقارنة بين محاور المقاولاتية والمقاول والمؤسسات حيث يوضح التباين في الفروقات بين المقارنات بقيمة α من قيمة 0.05 لهذا محور المقاولاتية أقل sig0,02 أي يعتبر أقل من قيمة انها اقل علاقة فيما بينها، لننتقل للمحور الثاني والثالث سجل قيمة sin 0,06 لكلتا محورين المقاول والمؤسسات بالمقارنة مع قيمة التباين أن هناك علاقة توافقية في المحاور واستجابتهما

[99] من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

[100] نفس المرجع من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

الفصل الثالث

خلاصة حول الدراسة الميدانية:

من البنوك التجارية الرائدة في مجال العمل المصرفي فهو BADR-- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل مكانة مميزة في الهيكل الجزائري حيث يلعب دور كبر في مجال تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبعد إلغاء نظام التخصيص البنكي الذي كان سائدا تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى بنك تجاري شامل حيث تم إجراء عدة تغيرات على بنائه المؤسسي، وذلك لتجسيد رؤية البنك المستقبلية بأن بصبح البنك المفضل للعملاء.

فجاء في هذا الفصل الذي تناولنا فيه دراسة حول الممارسات المقاولاتية في الجزائر لدراستنا الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة المشرية ولاية النعامة بعد موافقة من مدير البنك بسماح لي بدراسة الميدانية واكمال مابدات به من دراسة

حيث تعرضة لتحليل نتائج الاستبيان الذي تم اجراؤها في وكالة البنك ومن هنا نبدأ بالقول إن أداء البنك اتجاه موضوع المقاولاتية هو بعين الاعتبار بفعالياته والعمل به في مجالات عدة بمساهمة في مجال الشبابي بصفة خاصة بتدعيم ومنح قروض وإجراءات بتطور متدرج خلال السنوات لتنوع وسائل الدعم والقروض في مساهمة صفة المقاولة لكن لما رأيناه في دراستنا على البنك تحسين الأداء والاستغلال الأمثل في تسيير هذه العمليات.

في أخير تم عرض دراستنا من خلال تحليل برنامج spss18 بمضمون أسئه الاستبيان التي تمت الموافق عليها من طرف الأستاذ المؤطر ومدير البنك بسماح بنشرها على الموظفين وتبيان مدى مصداقيتها بأنها مقبولة لنتيجتها وكانت أغلبية أسئلتها على الموافقة الا أنها لا تخلو من المعارضة والمحايدة لبعض الأسئلة وهذا ما تم توصل اليه في المراحل الدراسة في المعطيات والتحليلات المقدمة لدراسة في فصلنا الأخير.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

شهد موضوعنا الممارسات المقاولاتية في الآونة الأخيرة أهمية في مختلف القطاعات والأنشطة، نظرا لآثاره القيمة على مستوى تطور الأمم اقتصاديا وسياسيا في إنشاء مؤسسات المصغرة والمتوسطة الذي يضع الأفراد أمام التحدي الكبير، مما يخلق فيها الاستمرارية التنافسية من أجل البدء فيها قبل الآخرين وتحقيق مزايا إنتاجية، تنظميه أو تسويقية، وعليه فالمقاولة هي الضرورة الحتمية لإنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة لصناعة الجديد في مختلف المجالات وما توصلت إليه المجتمع من تطور إلا نتاجا لروح المبادرة والابتكار اللذان يعتبران من أهم خصائص المقاولة.

لكن رغم ذلك من أهميتها ومدى مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن توفير الدولة من إمكانيات ووسائل التمويل إلا أنها مازالت في يد العمل بها نوعا ما في بلادنا مقارنة بالدول العربية والغربية الأخرى.

وكي نسقط ما درسناه في الجانب النظري ونجيب على اشكاليتنا الرئيسية المطروحة سابقا والمتمثلة في: ما هو واقع وآفاق الممارسات المقاولاتية في الجزائر؟

فقد تم إجراء دراسة ميدانية على أحد المؤسسات الداعمة لهذا المفهوم والمتمثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، وأهم نتائج الدراسة ما يلي:

أ-النتائج النظرية:

1-أن المقاولة هي بداية مشوارها لبناء التقدم الاقتصادي بصفة عامة ونجاح إنشاء المؤسسات المصغرة بصفة خاصة.

2-تقدم وكالة ANSEJ تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية والفنية تعتبر محفزة جدا للشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة كالذي توجهه الوكالة التي قمت بدراسة الميدانية حولها في منح عدة أمور مها: القروض المصغرة – الأجهزة والعتاد – الثروة الحيوانية بصفة منطقتنا منطقة رعوية وفلاحية

3-هناك مجموعة من الخصائص الشخصية، السلوكية والإدارية التي تتداخل فيما بينها لتشكل شخصية المقاول والتي تتمحور حول عوامل سيكولوجية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية.

ب-النتائج الفرضيات:

إثبات صحة أو خطأ الفرضيات:

1-لقد أثبتت تجارب عدة في الدول المتقدمة والدول النامية دور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؛ حيث تساهم هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل، وتساهم بشكلٍ كبير في تكوين الدخل الوطني،

خاتمة العامة

وتقوم بدورٍ فعال في مجال الصادرات، وكذا تحقيق التكامل الصناعي، ولها قدرّة كبيرة على الابتكار. وقد وضعت هذه الدول سياساتٍ وبرامج محكمة لتطويرها ودعمها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2--تمتع المقاول بميزات وخصائص قد تجعل من المشروع أكثر ناجحية حيث تعارضت أفكار بخصوص هذا حيث ان المقاول ان صفاته في انجاز المشاريع بصفة نهائية ليست بمعاير ذات جودة ومصداقية في اغلب الأحيان فهناك مواصفات قد تخلو من البعض كالخبرة والابداعات والابتكارات .... فهذا قد يتناف مع مضمون الفرضية فهناك عوامل أخرى لضمان ناجحية المشروع.

3-هناك مجهودات معتبرة مبذولة من الدولة الجزائرية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمثَّلت في إنشاء هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة، أهمها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبورصات المناولة والشراكة، ووكالة ترقية دعم الاستثمار، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثًا-نتائج الدراسة:

*اعتماد على المقاولاتية في الاقتصاد الوطني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

* تجسيد أفكار لإقامة مشاريع معينة وادراجها في قوائم الدعم

* المساهمة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمل على دعم وتطويرها من الدولة

* إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين.

* يقدم بنك الفلاحة التنمية لمكان دراستنا على حسب منطقة وحسب حاجات الدعم لها مثل أجهزة وعتاد الفلاحة

* إن الدراسة كشفت عن وجود اختلافات وفروقات لمقاول المقاولاتية دعت الى تعزيز للخصائص الشخصية للمقاول وربط العلاقة بينهما ...

* جاءت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحور ربط بين الدراسة النظرية والتطبيقية تعكس وجهة مدى فعالية العمل المقاولاتي والدعم الوطني لها.

توصيات:

- تكوين المرافقين في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة: الاستقبال، مبادئ دارسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسيير المؤسسات.

خاتمة العامة

– زيادة توعية الشباب ونشر ثقافة الاستثمار وتسهيل إجراءات هذا الأخير من ناحية الوثائق الإدارية وتقديم مختلف التسهيلات الخاصة بالتمويل والاستفادة من القروض.

– مساعدة المقاولين في الحصول على تكنولوجيات حديثة، والمبادرة إلى تكوين عمالهم على استخدامها.

– توجيه المشاريع المقاولاتية في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها

– من أجل قيام الوكالة بلعب دورًا متكاملاً في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة، ينبغي أن تقوم بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، وذلك أخذاً بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وأيضا من معدل بقاء ونمو.

– إذا أرادت المقاولة الصغيرة أن تستمر وتزدهر في الجزائر عليها أن تقيم قدراتها الاقتصادية اتجاهها واتخاذ الإجراءات الاستراتيجية.

وفي الأخير يمكن القول إن التجربة الجزائرية لازالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا نقر بالمجهودات التي تسعى الحكومة من خلالها لدعم الشباب وخلق مناصب شغل على المستوى الوطني ليكون عائد على الاقتصاد الوطني من جهة ومساعدة الشباب وتفعيل قدراتهم وكذى توطيد العلاقات ووضع أدوات تسييريه بالتركيز على المراقبة والتدقيق الميداني لضمان نجاح فكرة المقاولاتية في المجتمع الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- الكتب:

-مبارك مجدي عوض التربية والتعليم الريادي عالم الكتب الحديث اربد الأردن الطب عة2011

-أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي، عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1978

-فايز جمعة صالح النجار عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع 2008، عمان

-كتاب الابتكار لمارك دود جسون وديفيد جان الطبعة الأولى 2014 دار النشر هنداوي للتعليم والثقافة

-سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986

-طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي القاهرة، 2000

منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999

- محمد صالح الحناوي الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ،1999

-د/محمد محروس إسماعيل "اقتصاديات الصناعة والتصنيع " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية

-د. علي حسين علي وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال _ دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 1. 1999_

-كلي فورد، م بكومباك، تحرير وتدقيق الدكتور رائد السمرة، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، 1989

-حاف سيترهل، ترجمة د. مليب بطرس، منشئات الأعمال الصغيرة اتجاه في الاقتصاد الكلي، الدار ة الدولية للنشر والتوزيع مصر 1989

_اسماعيل عرباجي اقتصاد المؤسسة بدون دار نشر

- محاضرات ومؤتمرات وملتقيات:

-مطبوعة محاضرات في انشاء مؤسسة جامعة قسنطينة الدكتورة صندرة سايبي 2014-2015

-مطبوعة الفصل الأول الدكتور عبد الل اويAbdellaoui gmail.com

-فارس مسدور دور الفكر الوقفي في ترقية ريادة الأعمال (مقترح نموذج حاضنات ريادة الاعمال الوقفية) المؤتمر الدولي الأول لريادة الاعمال 2009/10/26

-الندوة الدولية حول المقاولة والابداع في الدول النامية المركز الجامعي بخميس مليانة -الجزائر أستاذ زيدان محمد صفحة 202

-محاضرات في انشاء المؤسسة جامعة قسنطينة2 من اعداد دكتورة صندرة سايبي 2014-2015

-محاضرة ماستر وتدقيق ومراقبة التسيير سنة 2018 موقع chtelch-et-entreprenariat-sfcتحميل بتاريخ 2018/12/23

-الملتقى الاول المقاولاتية: التكوين وفرصة الاعمال جامعة محمد خيضر الأستاذة بوزيدي دارين وسولاف رحال 6-7-2010/04/8

-بوصنبورة مسعود،" دور الدولة في تسيير عملية الخوصصة"، أعمال الملتقى الوطني حول خوصصة المؤسسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات التشريعية والحكم الراشد، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، يومي 18 و19 أفريل 2011

-الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي إعداد أ. خذري توفيق د. حسين بن الطاهر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم يومي:05-06 / 05 / 2013

-الملتقى الوطني حول مشكلة استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 6-2017/12/7 الدكتور عمر فرحاتي

-ملتقى حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر أراشده عزيرو جامعة ا بن خلدون بتيارت

-محاضرات القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر أ. مغني ناصر بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة البريد الالكتروني: mnacer.28120@yahoo.fr

- جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة الموارد البشرية من إعداد الدكتور: عمارة شريف 2018 / السنة الجامعية: 2017

_محاضرات نوردين جوادي كمرحلة تنموية لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل حالة الجزائر المركز الجامعي بالوادي الجزائر djouadidz@gmail.com

- رسائل جامعية:

-مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير من اعداد أمال بعيط جامعة باتنة 1السنة 2017/2016

-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان علوم اقتصادية، من اعداد بوشامخ خولة سنة 2014/2013

-رسالة الدكتوراه من اعداد بدراوي سفيان جامعة ابي بكر تلمسان سنة 20115/2014

-مذكرة ماستر حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة من اعداد الطالبتين بشري عائشة وعمر يوسف جميلة سنة 2015-2016

-أطروحة لنيل شهادة دكتوراه من اعداد الجودي محمد علي تحت موضوع نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2014-2015

-مذكرة ماستر علوم التسيير بعنوان حماية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية من اعداد بشري عائشة وعمر يوسف جميلة جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة سنة 2015-2016

-مذكرة التخرج مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى الطالب جامعة مسيلة من اعداد طالبة بن شهرة محجوبة سنة 2016-2017

-حمدي باشا رابح: التخطيط وتوجهاته الجديدة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.

-مذكرة ماجيستر قسم علوم اجتماعية جامعة سطيف من اعداد لونيسي ريم بعنوان المعوقات الاجتماعية للممارسات المقاولاتية ال جزائر2015/2014

-لفقير حمزة رسالة ماجيستير كلية علو م الاقتصادية جامعة بليدة 2009

-مناصر شهير "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية المنتوج الوطني " دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم "algal " بالمسيلة . مذكرة تخرج . ليسانس، المركز الجامعي بالمدية، 2004/2003

-مذكرة ماجيستير تحت عنوان تأهيل المؤسسات الصيرة والمتوسطة في الجزائر من اعداد غبولي احمد سنة الدراسية 2011/2010

-مذكرة ماجيستر جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية بعنوان دور الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمارات في حماية الاستثمار في الجزائر مزياني بلال 2014/2013

- مواقع من الانترنت:

-موقع انترنت كلية الفنون الجميلة القسم قسم التصميم المرحلة 3 أستاذ المادة غسق حسن مسلم الكعبي 2018/01/26
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=13&depid=5&lci12:30:37
d=70543

-منتدى التمويل الإسلامي: قسم علوم التسيير (علوم الإدارة) موضوع: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي الثلاثاء 25 سبتمبر -17:01 http://islamfin.yoo7.com

-اعداد: الباحثة برنو نور الهدى – المركز العربي الديمقراطي موقع
https://democraticac.de/?p=40830 المركز الديمقراطي العربي 8. ديسمبر 2016

-. -موقع الكتروني – http://www.pmeart-dz.org ; /Fr/ document/. doc.htm, op.cit.
http:// www. pmeart-dz.org ; opacité

-موقع من الانترنت http://www.startimes.com/f.aspx?t=35848486 علوم ومعلومات عامة

-جميع الحقوق محفوظة © 2016 البنك الوطني الجزائري 08، Bd Ernesto Che Guevara -Alg
http://www.bna.dz/ar.html موقع

- مجلات ومقالات:

-عبد الفتّاح بوقنة،" مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مجلات (فضاءات، ال عدد2، 2003).

-محمد النعمان بتيش،" الاستثمار بوابة الازدهار"، (فضاءات، مجلة دورية، ال عدد02، الجزائر)، مارس 2003

- قوانين والتشريعات:

-القوانين الست المذكورة هي: رقم 88-01: المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، رقم 88-02: المتعلق بالتخطيط، رقم 88-03: المتعلق بصناديق المساهمة، رقم 88-04: المتعلق بقانون التجارة والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، 88-05: المتعلق بقوانين المالية، 88-06: المتعلق بنظام البنوك والقرض

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة رقم 4 العدد قانون رقم 1-18 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة 2001/12/12

-الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 10/05/أ 1993، ال عدد64.

-المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، ال عدد74، ص13 (ملاحظة: تم التركيز على المهام المتعلقة بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة).

- البرامج:

برنامج spss18لتحليل الاحصائي ومعالجة البيانات

الملاحق:

تحليل الاستبانة الإحصائي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بالمشرية ولاية النعامة

موضوع تقرير التربص	الممارسات المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق-
الدرجة العلمية	السنة ثانية ماستر
الكلية	العلوم الاقتصادية
التخصص	اقتصاد وتسيير المؤسسة
الطالب	كبير إسماعيل

الاستمارة:

إن الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة المنظمة والمصنفة حسب محاور، وكل محور يمثل بعدا أو جانبا في مشكلة الدراسة، فهي مرتبطة في صياغتها بالفروض وتساؤلات الدراسة بشكل عام، كما تعتبر من الوسائل التي يعتمد عليها الباحثون في البحوث الكمية، والتي تعتمد على مدى ما يتوفر للباحث من بيانات وإحصاءات.

-تهدف هذه الاستمارة إلى تحضير تقرير مذكرة ماستر تحت عنوان الممارسات المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق- (دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمشرية) تحت إشراف الدكتور بن عزة محمد الأمين. نطلب من سيادتكم المحترمة التعاون معنا بالإجابة على الأسئلة التالية كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة شاكرا لكم جهودكم المباركة وحسن تعاونكم.

أولا البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة × في الجواب الصحيح.

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

لعمر: من 18 الى 24 سنة ☐ من 25الى 34سنة ☐

من 35 الى 45 سنة ☐ أكثر من45 سنة ☐

المستوى التعليمي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

مهنة : أعوان التنفيذ ☐ أعوان التحكم ☐

إطار ☐ إطار سامي ☐

الأقدمية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 24 سنة ☐ 25 سنة فأكثر ☐

القسم الاول:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بالمقاولاتية، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية

رقم	الفقرات الخاصة بالمقاولاتية	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	أصبحت المقاولاتية اهم الأسس في التنمية الاقتصادية					
02	المقاولاتية هي نشاط خاص بخلق وتطور المؤسسة					
03	أفضل العمل الصعب الذي يحتاج إلى مؤهلات عالية					
04	أسعى إلى إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق مبتغاي					
05	المقاولاتية هي مجموعة أفكار لتجسيد مشروع معين.					
06	نشر الروح المقاولاتية من خلال عمليات التحسيس والإعلام في مختلف المدارس والجامعات مراكز التكوين ووسائل الإعلام					
07	المقاولاتية إنشاء مؤسسات جديدة تشجع الابتكار					
08	المتابعة التقنية والإدارية وأجهزة الدولة تعزز المقاولاتية					
09	القوانين التجارية والتنظيمية تدعم عمل المقاولين					
10	تقديم دعم مالي من طرف الدولة يشجع المقاولاتية					

القسم الثاني: يؤثر المقاول على عملية المقاولة وذلك على تحسين أداء وحسن سيرها ومردودياتها وهذا من خلال إجابة على الأسئلة.

الرقم	الفقرات الخاصة بالمقاول	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	عدم توفر البرامج التدريبية والتثقيفية اللازمة لترقية مهارات الأفراد وقدراتهم المقاولاتية					

02	المعلومات التي تسمح خطة العمل بالحصول عليها عامل رئيسي لإنجاح انطلاق المؤسسة.					
03	ثقتي بمهارتي التي امتلكها عززت من اختياري للعمل المقاولاتي					
04	الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تشجيعها للمقاولين					
05	أؤمن بأن العمل المقاولاتي هو أفضل من العمل لدى الآخرين					
06	وضع خطط عمل واضحة لبلوغ أهداف مشروع استثماري					
07	صعوبة الحصول على القروض اللازمة لإطلاق المشاريع وثقل الضمانات والشروط المطلوبة					
08	وجود معوقات وقيود اجتماعية (مثل عدم تشجيع الأهل والأصدقاء وعدم تقبلهم لفكرة إقامة المشروع)					

القسم الثالث: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز مجالات المقاولاتية في نشاطها في تنمية الاقتصادية التي عمدت بها الجزائر بالاعتماد عليها.

الرقم	الفقرات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري					
02	الاشباع الفردي هو هدف من إنشاء المؤسسة					
03	بساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لإنشاء مؤسسة جديدة					
04	الرغبة في انجاز الأعمال بطريقة مختلفة					
05	هناك حاجة لوجود معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختلاف هذه المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم.					

06	التعريف بمصادر التمويل الملائمة للمشروع					
07	ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في هذه المنشآت في مجال المقاولة					
08	توفير الوقت والجهد والتكلفة لوضع معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر					
09	تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً في ذلك					

ملاحق استبانة2 لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شكرا على تعاونكم معنا لكم كل الاحترام والتقدير